

عملية فردان: إغتيال القادة الثلاثة:

شهدت المنطقة العربية في الربع الأخير من عام ١٩٧١ م مرحلة «فك وتركيب» انعكاساً لأحداث إقليمية ودولية، فقد انتهت المعارك بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش الأردني بخروج قوات الثورة باتجاه مواصلة العمل الفدائي ضد إسرائيل عبر الحدود اللبنانية، مما دفع إسرائيل إلى تصعيد مخططاتها على الساحة اللبنانية بأمل تكرار تجربة الأردن والوقية بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني.

وظهرت بوادر عملية «الفك والتركيب» يوم ١٤ / ٨ / ١٩٧١ م حيث أعلنت البحرين استقلالها، فيما أعلنت كل من مصر وسوريا وليبيا عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية، في ظل تنامي أوضاع دولية مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية، حين قدمت ألبانيا مشروعها إلى الأمم المتحدة لإدخال الصين الشعبية إلى عضويتها وفاز المشروع بأغلبية يوم ٢٥ / ١٠ / ١٩٧١ م، فأصبحت الصين عضواً فاعلاً في الأمم المتحدة مما أشاع أجواء من الارتياح لدى غالبية دول العالم الثالث.

وتحركت إيران يوم ٣٠ / ١١ / ١٩٧١ م وقامت باحتلال الجزر العربية الثلاث، وهي جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، وجزيرتي طنط الكبرى وطنت الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة، الأمر الذي دفع إمارات أبو ظبي والشارقة وأم القوين ورأس الخيمة وعجمان إلى الإتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة يوم ٢ / ١٢ / ١٩٧١ م.

واندلعت الحرب الشرسة بين الهند والباكستان يوم ٥ / ١٢ / ١٩٧١ م حيث اعترفت الهند في اليوم التالي (٦ / ١٢ / ١٩٧١ م) باستقلال باكستان الشرقية تحت اسم «بنغلادش» ولم تفلح كل الجهود الباكستانية والإسلامية في منع الهند عن سلخ باكستان الشرقية.

وما أن دخل عام ١٩٧١ م حتى تغير المناخ الدولي بعد فوز الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في الانتخابات الرئاسية معلناً عن سحب (٧٠ ألف جندي أمريكي) من فيتنام يوم ١٣ / ١ / ١٩٧٢ م، وهو نصف عدد القوات الأمريكية هناك مشيراً إلى أن الإنسحاب الكامل سيكون خلال عدة أشهر.

تلك المناخات العربية والإقليمية والدولية كانت مواتية كي تخترق إسرائيل الساحة اللبنانية، وتشن هجمات جوية وبرية على الجيش اللبناني لإجباره على وقف نشاط قوات المقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني وقد أثمرت الضغوط الإسرائيلية على الرئيس اللبناني سليمان



فرنجية، حيث وجه رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب يوم ١٧ / ١ / ١٩٧٢م إثر إعتداءات إسرائيلية متكررة على الجنوب اللبناني قال فيها: ”إن الظرف الذي يمر به لبنان اليوم يحملني على الاتصال بكم بصورة مباشرة لكي نتبادل الرأي في ما نحن فيه وما قد نصل إليه، فالعدو الإسرائيلي قام باعتداء على الأراضي اللبنانية منذ (ثلاثة أيام) وأتبعه اليوم باعتداء جديد، وهو يحشد قواته على مقربة من الحدود ويهدد بشن حملة واسعة النطاق في عمق البلاد متذرعا بالأعمال التي تقوم بها المنظمات الفدائية وبنوع خاص بأنها تطلق الصواريخ من الأراضي اللبنانية على المناطق التي يحتلها“.

وبالفعل شنت إسرائيل عدواناً واسعاً على الأراضي اللبنانية حيث توغلت في العرقوب بالجنوب، وبدأت يوم ٢٧ / ٢ / ١٩٧٢م بشق طرق واستحكامات، ثم انسحبت في اليوم التالي ٢٨ / ٢ / ١٩٧٢م ليتسلم الجيش اللبناني تلك المواقع والإستحكامات التي انسحبت منها القوات الإسرائيلية (٤٦).

وبينما كانت إسرائيل تصعد من هجماتها على لبنان طرأ تحول نوعي في الموقف الأردني حين أعلن الملك حسين عن مشروع المملكة العربية المتحدة (٤٧) يوم ١٥ / ٣ / ١٩٧٢م، وهو المشروع الذي رفضته منظمة التحرير الفلسطينية في بيان رسمي صادر يوم ١٦ / ٣ / ١٩٧٢م، كما رفضته إسرائيل في اليوم نفسه، وأعلن إتحاد الجمهوريات العربية الذي يضم مصر وسوريا

٤٦ عند الساعة السادسة والنصف من صباح يوم ٢٧/٢/١٩٧٢م قامت كتيبة مصفحة إسرائيلية تساندها عناصر منقولة من المشاة، وتحت غطاء جوي كثيف بتطويق بلدة عيترون، ثم اقتحمت عيناتا ودمرت (٢٢ منزلاً) وألحقت أضراراً بحوالي (٣٠ منزل) آخر، وفي المساء قام الطيران الإسرائيلي بقصف مرتفعات عين عطا، عيحا، دير العشاير، حلوه، ثم شنت المصفحات هجمات ضد راشيا الفخار، كفر حمام، الهبارية، وأعلنت القوات الإسرائيلية أنها لن تنسحب من هذه القرى ما لم يتسلمها الجيش اللبناني، وعدم دخول الفدائيين إليها.

٤٧ المملكة العربية المتحدة: أعلن الملك حسين في ١٥/٣/١٩٧٢م في خطاب موجه للشعبين الأردني والفلسطيني عن مشروع المملكة العربية المتحدة والذي يركز على الأسس الآتية:

تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة متحدة وتسمى بهذا الاسم.

تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين هما:

أ- فلسطيني ويتكون من الضفة الغربية وأية أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الإنضمام إليها.

ب- أردني ويتكون من الضفة الشرقية.

ج- تكون مدينة عمان هي العاصمة المركزية للمملكة وفي الوقت ذاته تكون القدس عاصمة للقطر الفلسطيني.

د- رئيس الدولة هو الملك ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي، أما السلطة التشريعية المركزية فتتألف بالملك وبمجلس يعرف باسم مجلس الأمة، ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريقة الاقتراع السري المباشر وبعدد متساو من الأعضاء للقطرين.

تكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة عليا ومركزية.

للمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الملك.

يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام ومجلس وزراء قطري.

وليبيا رفضه أيضا للمشروع يوم ١٨ / ٣ / ١٩٧٢م، وقد رفضه كذلك مجلس الشعب المصري يوم انعقاده بتاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٧٢م.

وبهدف كسب التأييد الدولي لمواقفه، أعلن لبنان عن إعادة علاقاته الدبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية يوم ٣٠ / ٣ / ١٩٧٢م، بعد إقرار جمهورية ألمانيا الاتحادية بإسرائيل، إلا أن هذا التقارب اللبناني مع الغرب لم يمنع إسرائيل يوم ٢١ / ٦ / ١٩٧٢م من شن عدوان على جنوب لبنان حيث أسرت القوات الإسرائيلية خمس ضباط سوريين وضابط لبناني.

وفي إعادة لمشهد «الفك والتركيب» أعلن الرئيسان السادات والقذافي عن قيام الوحدة بين مصر وليبيا يوم ٢ / ٨ / ١٩٧٢م، فيما اقترح الرئيس السادات يوم ٢٨ / ٩ / ١٩٧٢م تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، سرعان ما اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية بأن اقتراحه غير مناسب ورفضته.

في هكذا أجواء استغلت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٣م، وعقدت يوم ٦ / ١ / ١٩٧٣م اجتماعا في القاهرة للمجلس الوطني الفلسطيني استمر حتى يوم ١٢ / ١ / ١٩٧٣م تعهدت خلاله بمواصلة الكفاح المسلح وانتخبت لجنة تنفيذية جديدة للمنظمة على النحو الآتي:

- ياسر عرفات رئيساً (فتح)
- محمد يوسف النجار (أبو يوسف) (فتح)
- زهير محسن (الصاعقة)
- أحمد اليماني (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)
- ياسر عبد ربه (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)
- الدكتور عبد الوهاب الكيالي (جبهة التحرير العربية)
- حامد أبو ستة (مستقل)
- زهدي النشاشيبي (مستقل)
- الدكتور يوسف صايغ (مستقل)
- كمال ناصر (مستقل)

وقد خرج من اللجنة كل من خالد الحسن وفاروق القدومي من فتح، وسامي عطاري من الصاعقة، وصالح صلاح وتيسير قبعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأحمد المرعشلي من جبهة التحرير الفلسطينية، كما تم تأليف مجلس مركزي من ٢١ عضواً ليكون صلة الوصل بين المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

غولدا مائير تتخذ قرار عملية الفردان:

مع تصاعد العمليات الفدائية الفلسطينية والتي أحدثت ارتباكاً كبيراً في داخل إسرائيل وسببت إحراجاً كبيراً للأجهزة الأمنية الإسرائيلية التي أصبحت متهمة بالفشل والتقصير في أداء واجباتها ومهامها في حماية الدولة.. شهد جهاز الموساد في تلك الفترة نقاشاً حاداً بين رئيس الجهاز وأعضائه وكان السؤال الذي لم تحدد إجابته حتى هذه اللحظة: كيف يمكن مواجهة تلك الانتقادات بصورة عملية.

وانقسم أعضاء الموساد إلى قسمين الأول يرى ضرورة قتل ياسر عرفات والآخر يرى أن الأهم هو قتل جورج حبش وبدأت فرق الموساد تخطط لاغتيال عرفات أو جورج حبش، وفشلت كل المحاولات لاغتيال هذين القائدين حتى تلك المحاولة التي تم خلالها تغيير مسار طائرة لبنانية قادمة من ليبيا وتوجيهها إلى قاعدة عسكرية إسرائيلية ظناً أن جورج حبش على متنها باءت هذه المحاولة أيضاً بالفشل إذ لم يكن جورج حبش يستقل الطائرة ونجا الزعيم الفلسطيني.

وانتقل هذا القلق إلى رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير التي أصبحت في غاية القلق من تنامي قدرة حركة فتح والتنظيمات الفلسطينية الأخرى، ونجاحها في توجيه ضربات مؤثرة للمصالح الإسرائيلية في الداخل والخارج، وخاصة عملية ميونخ واغتيال عدداً من ضباط الموساد في أوروبا. ولإعادة الاعتبار لجهاز الموساد أعارت هيئة رئاسة الأركان اللواء يكتوئيل آدم للخدمة في الجهاز وكان على علاقة قوية مع وزير الدفاع موشيه دايان ومع رئيس هيئة الأركان فيما بعد «بن اليعازر» وقد اتفق الثلاثة على ضرورة تنفيذ عملية كبرى ضد منظمة التحرير الفلسطينية تعيد الهيبة لجهاز الموساد وتخفف من غضب رئيسة الوزراء غولدا مائير التي كانت تريد الانتقام من القادة الفلسطينيين الذين خططوا لعملية ميونخ وقتل طاقم الألعاب الأولمبية الإسرائيلي.

تم اختيار أيهود باراك ليكون القائد المنفذ لعملية كوماندوز في بيروت، وكان قد أصبح رئيساً لدورية هيئة الأركان في ٤-١٩٧١م بتوجيه من رئيس شعبة الاستخبارات اللواء أهارون ياريف ومن رئيس الأركان آنذاك إسحق رابين الذي قدم شرحاً وافياً لوزير الدفاع موشيه دايان عن قدرات أيهود باراك وكفاءته العسكرية، كما كان اللواء يكتوئيل آدم يعلم بأن إيلي زعيرا رئيس شعبة جمع المعلومات في الاستخبارات العسكرية قد أثنى على أيهود باراك عندما كان يعمل لفترة لدى تلك الشعبة. وسمحت العلاقة الجيدة بين يكتوئيل آدم وإيهود باراك بتقريب الأفكار بين الاثنين، حيث يسعى يكتوئيل آدم لإعادة الاعتبار لجهاز الموساد فيما أيهود باراك يريد إثبات قدرة دورية هيئة الأركان على تنفيذ العمليات الناجحة ضد المنظمات الفلسطينية.

وعرض باراك خطة إغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة كمال عدوان (٤٨)، أبو يوسف النجار (٤٩)

٤٨ «احمد كمال» عبد الحفيظ علي عدوان (أبو رامي) من مواليد قرية بربرة جنوب المجدل عام ١٩٣٥ م كان والده مقاوِلاً ومن وجهاء بربرة، لجأت العائلة إلى قطاع غزة أثر نكبة ١٩٤٨ م وأقامت في رفح مدة ستة أشهر ثم فضل والده الإقامة في غزة، وما لبث أن توفي فيها في عام ١٩٥٢ م فتولى أخوه الأكبر «محمد علي» مساعدته على إكمال دراسته، درس الابتدائية في مدرسة بربرة، وفي غزة أكمل دراسته الإعدادية في مدرسة الرمال الإعدادية التابعة لوكالة غوث اللاجئين، ثم انتقل إلى مدرسة الإمام الشافعي الثانوية والتحق بالإخوان المسلمين عام ١٩٥٢ م رغبة منه في تحرير فلسطين وسلوك كل طريق تؤدي إلى هذا الهدف، وكان من زملائه في المدرسة غالب الوزير وخليل الوزير ورياض الزعنون. ومع بدء توجيه جماعة الإخوان المسلمين اهتمامها الأول ضد الرئيس عبد الناصر مطلع عام ١٩٥٤ م وجعلها الشأن الفلسطيني في المرتبة الثانية اتجه إلى العمل الوطني فكتب مشروعاً لتنظيم حركة وطنية في غزة وأرسله مع أحد أصدقائه إلى القاهرة ليطلع زملاءه في رابطة الطلبة عليه إلا أن المشروع ضبط واعتقل كمال لبضعة أيام، ثم خضع لمراقبة المخابرات المصرية. التحق بجامعة القاهرة عام ١٩٥٤ م حيث دخل كلية الهندسة تخصص بترول ومعادن، وتعرف على ضابط المخابرات المصري اليونازشي مصطفى حافظ، واستفاد من خبرته العسكرية حيث زوده بكتب وخرائط عسكرية واصطحبه في عمليات استطلاعية داخل الأراضي المحتلة، ومن هنا نشأت فكرة العمل المسلح الفدائي وأهميته في زعزعة استقرار وأمن إسرائيل في ذهنه، ودعا إلى أول اجتماع لإقامة تشكيل فلسطيني عريض غرضه تحرير فلسطين واخذ زمام المبادرة في العمل الفلسطيني من أيدي الحكومات والأحزاب العربية، حضره ١٢ شاباً، منع من السفر حتى كانت الغارة الإسرائيلية على غزة في ٢٨/٢/١٩٥٥ م فانطلقت المظاهرات على أثرها تجوب شوارع قطاع غزة تطالب بالتجنيد والتسليح. غادر غزة إلى مصر في ٣/٣/١٩٥٥ م ومنها إلى قطر حيث عمل مدرساً لسنة واحدة، حيث تعرف على محمود عباس ومحمد يوسف النجار. ثم تعاقد مع السعودية، ولما أعلن الرئيس عبد الناصر عن تأميم قناة السويس وزع بياناً يحذر الغرب من مغبة الإعتداء على مصر مهددين بنسف آبار البترول التي تتشرف عليها شركة أرامكو مما أدى إلى طرد ألف عامل فلسطيني كانوا يعملون لدى الشركة في السعودية. عمل مهندساً متدرباً في حقل البترول مع شركة أرامكو في الدمام في عام ١٩٥٨ م، كان له دور طليعي في إرساء مبادئ فتح وكان يطبع منشورات فتح الأولى بشكل سري على ماكينات الرينو الخاصة مع شركة أرامكو مما يعد مخاطرة بعمله وبوجوده في السعودية. شارك في المجلس الوطني الفلسطيني منذ دورته الأولى في القدس ٢٨/٥/١٩٦٤ م، ترك عمله في قطر في أيلول ١٩٦٨ م وتفرغ للعمل في حركة فتح مسؤولاً عن الإعلام واتخذ من مدينة عمان مقراً له واستطاع أن يقيم جهازاً إعلامياً متطوراً. انتقل بعد أحداث أيلول إلى دمشق وبيروت حيث عمل على إعادة بناء جهاز الإعلام التابع لحركة فتح، وشارك في تأسيس وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، انتخب عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح في المؤتمر الثالث في ٩-١٩٧١ م وأوكلت إليه مسؤولية قطاع الأرض المحتلة (القطاع الغربي)، ثم اختير عضواً في اللجنة التحضيرية لاختيار أعضاء المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي عقد في القاهرة خلال ٣/١٩٧٢ م. كان مناضلاً كبيراً وواعياً يجمع بين وضوح الفكرة وشمولها وصلابة العزيمة وحرارة الإيمان وديناميكية الحركة، وكان ذو عقل متفتح ومنظم، كان يحظى باحترام وتقدير معظم القواعد والكوادر. استشهد في ١٠/٤/١٩٧٣ م في شقته بشارع فردان ببيروت وقاتل مهاجميه حتى الرصاصة الأخيرة واستطاع أن يقتل ويصيب عدد من مهاجميه قبيل استشهاده.

٤٩ محمد يوسف النجار (أبو يوسف): من مواليد قرية بينا قضاء الرملة عام ١٩٣٠ م، درس في مدرسة بينا الابتدائية، ثم التحق بالكلية الإبراهيمية في القدس وتخرج منها عام ١٩٤٦ م وعمل مدرساً في قريته حتى ١٩٤٨ م، لجأ مع أسرته إلى قطاع غزة واستقر في مخيم رفح، عمل موظفاً في مركز الخدمات الاجتماعية بوكالة الغوث ثم مدرساً حتى ١٩٥٥ م، انضم للإخوان المسلمين ١٩٥١، عرف بمواقفه الوطنية فقد قاد إحدى المظاهرات سنة ١٩٥٤ م وطالب فيها بالتجنيد الإجباري للشبان الفلسطينيين واعتقل لأربعة أشهر، ثم اعتقل في ٣/٣/١٩٥٥ م لقيادته إحدى المظاهرات، انتقل إلى قطر للعمل في دائرة المعارف، وهناك تعرف على كمال عدوان ومحمود عباس ورفيق الننتشة وغالب الوزير وعبد الله الدنان وبدأ حديثهم عن إنشاء تنظيم فلسطيني هدفه تحرير فلسطين، وكان عضواً في لجنة دولة قطر إلى الأقطار العربية لاختيار المدرسين للعمل في قطر، واستخدم أبو يوسف موقعه هذا في العمل السياسي والتنظيمي وبخاصة أثناء زيارته للضفة الغربية وقطاع غزة، كان من الرواد الأوائل لحركة فتح في قطر منذ أوائل ١٩٦٠، اختير عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح منذ ١٩٦٣ وشغل منصب المفوض المالي، تفرغ عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح في صيف ١٩٦٧ واشرف لفترة قصيرة على الجهاز المالي لحركة فتح، وانتخب في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة ١-٤/٢/١٩٦٩ م) عضواً في اللجنة التنفيذية عن حركة فتح ورئيساً للدائرة السياسية فيها، وكان رئيساً للجنة الشؤون الفلسطينية في لبنان حيث كان له الدور الكبير في حقن الدم العربي على أرض لبنان، شارك في الكثير من المؤتمرات والندوات العربية والدولية وكان آخرها مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في بنغازي (٢٤-٣/١٩٧٣ م) حيث كان رئيساً لوفد فلسطين، تسلم جهاز الأمن في حركة «فتح» في صيف ١٩٧١ م بعد انعقاد المؤتمر الثالث لحركة «فتح» في بسوريا، وكان حمد العايد «أبو رمزي» نائباً له، حينما تسلم قيادة جهاز الأمن، وسع نشاطه للعمل بالدرجة الأولى ضد قوات الاحتلال، وكانت عملية «سابينا» التي كان قائدها (علي طه) من تخطيط جهاز الأمن الذي كان يقوده أبو يوسف النجار، وكان على تنسيق مع الشهيد كمال عدوان للعمل داخل الأرض المحتلة، استشهد وزوجته رسمية أبو الخير في عملية فردان في بيروت.



الشهيد كمال ناصر

وكمال ناصر (٥٠) معتمداً على المعلومات التي قدمتها شعبة الإستخبارات العسكرية، فقام اللواء يكتوئيل آدم بعرض الخطة على رئيس الأركان الذي عرضها على وزير الدفاع موشيه دايان.

قرر وزير الدفاع موشيه دايان توسيع الخطة لتشمل أهدافاً أخرى غير إغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة أملاً بأن تكون العملية أكبر عملية تنفذها إسرائيل ضد منظمة التحرير الفلسطينية وقياداتها في لبنان، وتم تكليف مساعد رئيس شعبة الأركان اللواء «يوني افراتي» بإعداد الخطة الموسعة، وبعد أن أكملها تم عقد لقاء مع باراك في مبنى رئاسة الأركان بحضور اللواء يكتوئيل آدم حيث تم

الإتفاق على توحيد الخطة، كما تم الإتفاق على أن يتم تنفيذ العملية الكبرى تحت قيادة قائد سلاح المظليات.

أعد باراك الخطة الجديدة ووافق عليها وزير الدفاع موشيه دايان وتم إختيار طواقم التنفيذ، وبدأ التدريب عليها مطلع شهر (٢ / ١٩٧٣م) على شاطئ تل أبيب بعد أن تم إختيار بنايتين تشبهان تلك اللتين يسكنهما القادة الثلاثة في بيروت وانضم إلى عملية التدريب إلى جانب إيهود

٥٠ كمال ناصر من قيادي الثورة الفلسطينية- ولد في بير زيت التابعة الآن لمحافظة رام الله والبيرة عام ١٩٢٤م، واستشهد في بيروت عام ١٩٧٣م في عملية عسكرية إسرائيلية استهدفته وقائدين فلسطينيين آخرين هما كمال عدوان ومحمد يوسف النجار، نال شهادة البكالوريوس في الآداب والعلوم من الجامعة الأمريكية في بيروت وعاد إلى فلسطين سنة ١٩٥٥م. عمل مدرسا للأدب العربي في مدرسة صهيون بالقدس، ثم درس الحقوق في معهد الحقوق في القدس وعين سنة ١٩٥٧م أستاذاً للأدب العربي في الكلية الأهلية برام الله، انتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي في سنة ١٩٥٢، انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في شباط سنة ١٩٦٩م وتولى رئاسة دائرة الإعلام والتوجيه القومي فيها وأصبح الناطق الرسمي باسمها، استشهد في ١٠/٤/١٩٧٣م مع رفيقيه كمال عدوان ومحمد يوسف النجار إثر الغارة الإسرائيلية على بعض مراكز منظمة التحرير الفلسطينية في مدينة بيروت، ترك كمال مجموعة كبيرة من الكتابات والقصائد الشعرية. وأهم آثاره الأدبية في مجال النثر وافتتاحيات «فلسطين الثورة»، المجلة الرسمية للناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية، إذ كان يتولى منصب رئيس تحريرها منذ إصدارها في يونيو ١٩٧٢م حتى تاريخ استشهاده، وأهم المعارك التي خاضها كمال ناصر واستشهد وهو يصب من قلبه دما هي قضية الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة، فقد كان له رأي محدد في هذا المجال لم يهتز إيمانه به إلى آخر لحظة في حياته فقد كان يرى أن القضية الفلسطينية ولدت من جديد من خلال الثورة والكفاح المسلح، وأن من حق الذين يموتون ويقاتلون أن يقودوا المرحلة، وبالتالي فعلى كل حملة البنادق والمتمزمين بخط المقاتلين أن يتوحدوا في جبهة واحدة وعلى أرض واحدة، وكانت آخر كلماته في حوار مع الشهيد صلاح خلف «أبو إياد»: أنتم لا تعرفون قيمة ثورتكم كما أعرفها أنا بحسي الثوري، أرى أن قضية الوحدة هي قضية عمري، وسأناضل من أجلها وستنصر إرادة الوحدة رغم كل المعوقين والحاقدين.



الشهيد ابو يوسف النجار



الشهيد كمال عدوان

باراك رئيس شعبة العمليات في الدورية «امنون بيران». بعد اكتمال عملية التدريب تم إطلاع وزير الدفاع موشيه دايان بذلك، حيث قام بإطلاع رئيسة الوزراء غولدا مائير التي وافقت على تنفيذ العملية بأسرع وقت، وتم الإتفاق على أن يكون موعد التنفيذ يوم ١٠ / ٤ / ١٩٧٣م وبما أن العملية كانت مشتركة بين جهاز الموساد والإستخبارات العسكرية، فقد التزم اللواء يكتوئيل آدم بإرسال فريق من الموساد إلى بيروت في وقت متزامن تماماً مع بداية التدريب على العملية (مطلع شهر ٢ / ١٩٧٢م) ليقوم ذلك الفريق بالتشبيك النهائي على المعلومات وانحسرت مهمته في جمع المزيد من المعلومات واستئجار السيارات التي ستستخدم في العملية ورسم خرائط للطرق التي ستسلكها السيارات خلال عملية التنفيذ وتحديد موقع الإنزال البحري، واستكشاف المواقع المستهدفة وعددها (سنة مواقع) بناءً على طلب وزير الدفاع موشيه دايان بتوسيع العملية، منها موقعان أحدهما في شارع الخرطوم حيث مقر الجبهة الديمقراطية، والآخر في شارع فردان حيث يسكن القادة الفلسطينيين الثلاثة، ونقطة الإنزال البحري في منطقة الرملة البيضاء. بالإضافة إلى ثلاثة مواقع أخرى على مشارف المدينة، ونقطتا الإنزال البحري لها في شاطئ الأوزاعي وجونيه.

شارع الخرطوم:

وصل عملاء الموساد الثمانية إلى بيروت بجوازات سفر مزورة وتوزعوا نزولاً في ثلاثة فنادق هي فندق ساندوس، وفندق كورال وفندق أتلانتا، وقاموا باستئجار ثماني سيارات، وبدأوا



يتجولون في المناطق المستهدفة، في حين كان أكثرهم أهمية هو «أندرو ماكي» الذي نزل في فندق أتالانتا بجواز سفر ألماني مزور حيث كان المذكور على اتصال مع عدد من العملاء المحليين (٥١). كانت الساعة وصلت الحادية عشرة صباحاً يوم ٣ / ٤ / ١٩٧٣ م، كما تشير إلى ذلك ساعة الحائط المثبتة خلف موظفي استقبال فندق ساندوس في بيروت، عندما دخل سائح إنجليزي أبيض البشرة، أزرق العينين وشعره يميل إلى الإحمرار وتوجه من فوره إلى موظف الاستقبال وحياه ثم طلب منه حجز غرفة.

سأله الموظف ليملاً استمارة الدخول عن اسمه فقال: ديتور ألتور، رجل أعمال، المدة التي سيقضيها في الفندق.. ثلاث ليال.. وربما ثلاثون! ثم طلب موظف الفندق جواز سفره ليستكمل بقية إجراءاته وناول السائح الجواز وصعد مع أحد خدم الفندق إلى غرفته وترك الجواز مع الموظف الذي نادى عليه لكي يوقع على استمارة الدخول، رد عليه السائح، ليس مهما ربما في المساء. وفي المساء وقف السائح الإنجليزي ألتور يسأل الموظف: هل هناك محلات قريبة تباع أدوات صيد؟

- نعم ياسيدي.. لماذا؟

- أنا هاو للصيد ولكني أهواه ليلاً فقط.

- غريبة.. أتصطاد ليلاً فقط؟

- نعم إنها هواية غريبة ولكني أجد متعتي في ذلك دائماً،

ظل ألتور يخرج مساء كل ليلة من الفندق حاملاً صنارته ويسير على الشاطئ في الظلام حتى منطقة تسمى مغارة الحمام حيث يمارس هوايته ويعود في آخر الليل وكأنه صياد عائد من رحلة صيد حقيقية. وبعد ثلاثة أيام من وصول هذا السائح الغريب وصل إلى الفندق نفسه ثلاثة سائحين كل منهم على حدة وفي توقيت يختلف عن توقيت الآخر بفارق ساعتين بين كل سائح وآخر، ولكن كان السائح الإنجليزي «أندرو» هو أول من وصل وكان يبدو كرجل إنجليزي تقليدي، كلاسيكي المظهر، متأنق ومتحفظ في كلامه، وأملى بياناته للموظف وسلمه جواز سفره أيضاً. بعد ساعتين وصل سائح آخر قال لموظف الاستقبال أنه بلجيكي واسمه شارل بوسار ولكنه كان قادماً من روما.. وكان يبدو في الأربعين من عمره وعندما بلغت الساعة التاسعة مساءً كان قد وصل سائح إنجليزي ثالث اسمه جورج ألوار لم يتحدث بأية كلمة مع أي من

العاملين بالفندق وعندما أراد موظف الإستقبال أن يسأله عن اسمه ألقى له بجواز سفره ثم طلب مفتاح غرفته وصعد إليها وكان يبدو في الثلاثين من عمره. لم يكن أي من السياح الثلاثة يعرف أحدهم الآخر بشكل مباشر ولم يسبق أن التقوا من قبل لكنهم كانوا جميعاً يعملون لحساب جهة واحدة!!

دقت الساعة الثانية عشرة منتصف ليل بيروت عندما فوجئ موظف إستقبال فندق «ساندوس» بالسائح الإنجليزي جورج يقف أمامه ويسأله:

- كيف يمكنني أن أذهب إلى شاطئ البحر؟

.الآن ياسيدي؟

. هل هناك خطر يمنع ذلك؟

. لا ولكن الوقت متأخر وعموماً إليك الطريق.. وصف موظف الاستقبال الطريق للسائح

الإنجليزي جورج الذي خرج من الفندق متجهاً إلى شاطئ البحر.

في فندق «أتلانتيك» تكرر المشهد نفسه أيضاً من سائح إنجليزي اسمه اندروميسي الذي إختار هذا الفندق الواقع على شاطئ البياضة ومنذ لحظة وصوله وحتى مغادرته الفندق ظل يسأل عن حالة الطقس وكلما أجابه عامل من الفندق عن الطقس أعطاه مبلغاً من المال.

لم يلاحظ عمال الفندق وموظفوه وجود أية علاقة بين هؤلاء السياح إطلاقاً، فهم لم يلتقوا مع بعضهم في صالة الفندق وكان كل منهم يخرج بمفرده ليتجول في شوارع بيروت سيرا على الأقدام ولكنهم جميعاً كانوا يسيرون يومياً وبانتظام في شارع الخرطوم ببيروت أكثر من مرة في اليوم الواحد. كان شارع الخرطوم هو هدف جميع هؤلاء السياح، وفي الحقيقة أنهم لم يكونوا أيضاً سياحاً.. ولكن المؤكد أنهم لم يكونوا على معرفة مباشرة ببعضهم لكنهم جميعاً يعملون لصالح الموساد وقد تلقى كل منهم على حده تعليمات محددة بالسفر إلى بيروت والوصول بالطريقة التي وصلوا بها وألا يتحدث كل منهم للآخر أبداً داخل الفندق وأن يدرسوا جيداً شارع الخرطوم.. أهم شارع بالنسبة لهم في لبنان كله.. ولكن لماذا؟

لسبب بسيط وهو أن مكاتب قيادة الجبهة الديمقراطية الفلسطينية تقع في هذا الشارع، الذي يسكنه أيضاً بعض قادة فتح. كان شارع الخرطوم طويلاً ممتداً لمسافة بعيدة تنتهي بملعب وناد رياضي مقام على أحدث طراز لذا فإنهم كانوا يلتقون في نهاية كل جولة يقومون بها لشارع الخرطوم في هذا الملعب ليس للعب الكرة أو البولينغ بل لمراقبة مبنى قيادة الجبهة الديمقراطية.

كان هناك أيضاً شارع آخر لا بد لهؤلاء الجواسيس من مراقبته غير شارع الخرطوم، اسمه شارع فردان وهذا الشارع بالتحديد كان يسكن فيه الأعضاء المطلوبون من فتح.. كان المطلوبون هم علي حسن سلامة، كمال عدوان وكمال ناصر أبو يوسف النجار وكانوا جميعهم يقيمون بشارع فردان إلا أن الذي لم يكن العملاء متأكدين من إقامته في هذا الشارع هو علي حسن سلامة (٥٢).

أيهود باراك وأمنون شاحك في قيادة العملية:

بعد أن أبرق عملاء الموساد لقادتهم في إسرائيل بأن كل شيء قد أصبح جاهزاً (٥٣)، تسلم أيهود باراك و أمنون شاحك (رئيس كتبية الشبيبة الطلائعية المظلية) مهمة تنفيذ عمليتي الهجوم على الأهداف داخل بيروت، فتسلم أيهود باراك قيادة المجموعة المنفذة لاغتيال القادة الثلاثة في شارع فردان، وتسلم أمنون شاحك قيادة المجموعة المهاجمة لمقر الجبهة الديمقراطية، فيما أوكلت قيادة العملية كاملاً والإشراف عليها من داخل سفينة القيادة (جعس) في البحر إلى منو شكيد (قائد سلاح المظليات). كما تولت رئاسة الأركان تجهيز طواقمها. اجتمع باراك مع كبار ضباط وحدة سيريت متكال لمناقشة تفاصيل العملية قبل البدء بالانطلاق للعملية بأيام معدودة، وكان من بين هؤلاء الضباط نائبه يوني نتنياهو (الأخ الأكبر لبنيامين نتنياهو، والذي قتل بعد ثلاث سنوات خلال عملية عملية عنتيبي) (٥٤).

وصل ستة عشر من أفراد الكوماندوز الإسرائيلي إلى ميناء حيفا يوم التنفيذ (٩ / ٤ / ١٩٧٣م) حيث كان بانتظارهم رئيس الأركان ديفيد بن اليعازر ورئيس وحدة أمان إيلي زعيرا وصعد أفراد الكوماندوز إلى سفينة القيادة التي انطلقت ترافقها سفن صاروخية غرباً باتجاه قبرص وقبل وصولها انحرفت بالطرق التجارية البحرية الناقلة إلى بيروت. وعلى بعد ثلاثة كيلومترات من الشاطئ اللبناني نزلت مجموعة الكوماندوز في أربعة قوارب مطاطية

٥٢ كشف الرصد الإسرائيلي أن منزل علي حسن سلامة كانت عليه حراسة مشددة؛ ولهذا السبب لم يجرؤ المنفذون على التوجه لمنزله لاغتياله رغم أن المنزل لا يبعد أكثر من ٥٠٠ متر فقط على منزل الشهداء.

٥٣ أبلغت وحدة المراقبة قيادتها في تل أبيب عن أعداد الحراسات وجاهزية الشرطة اللبنانية ومراكزهم ومواقع المناوبة وأعداد الدوريات الثابتة والمتحركة واستنفارهم في حالات الطوارئ. (أهارون كلاين، كتاب حساب مفتوح، عملية ربيع الصبا، الطبعة الأولى، دار الكتب ٢٠٠٦م).

٥٤ وقعت عملية عنتيبي في أوغندا في ٤/٧/١٩٧٦م حينما اختطفت مجموعة تابعة لوديع حداد طائفة إسرائيلية وتمكن الكوماندوس الإسرائيلي اقتحام الطائرة، بتواطؤ من أوساط أمنية أوغندية. وقتل في العملية يوني نتنياهو، واستشهد فايز جابر وجايل العرجا وأبو الدرداء (عراقي) وفتاة وشاب من ألمانيا. أما عملية مقديشو فقد قامت بها مجموعة أخرى من جماعة وديع حداد، وتمكنت من اختطاف طائفة ألمانية، وقد قتل الخاطفون وجرح سهيلا السايح. أنظر: صقر أبو فخر، أنيس النقاش، أسرار خلف الأستار، ص ١٤٨).

من طراز (مارك - ٧) وتوجهوا نحو شاطئ فندق ساندوس والذي كان عملاء الموساد توصلوا لنتيجة مفادها أن رياح شهر مارس الباردة تطير ذرات من مياه مالحة وغبار باتجاهه من ناحية البحر ولذلك يلجأ المقيمون بالفندق إلى إغلاق الستائر في غرفهم. وعلى مسافة بضعة مئات من الأمتار عن الشاطئ قاموا بإطفاء محركات القوارب المطاطية وبدأوا التجديف بالأيدي وحال وصولهم قفزوا من القوارب إلى الماء رافعين وسائلهم ومعداتهم القتالية عالياً.

كانت ثلاث سيارات أجرة (بويك كاديلاك) بانتظارهم في ساحة الفندق ويقودها عملاء للموساد تنكروا بهيئة سياح، وعلى الفور صعد أعضاء المجموعة إلى السيارات متراصين على بعضهم؛ مما أدى إلى تعطل جهاز الإتصال مع السفينة الأم في البحر.

خرج أفراد المجموعة من السيارات على زاوية شارع فردان حوالي الساعة الواحدة والنصف من صباح ١٠ / ٤ / ١٩٧٣م وانقسموا إلى أربع مجموعات، الأولى كانت بقيادة أمنون شاحاك (من المظليين) وكانت مهمتها تدمير بناية من سبعة طوابق تشغلها الجبهة الديمقراطية والتي كانت تبعد حوالي ٢٠٠ متر عن مقر قوات ال١٧، وتضم البناية مكتب الأمين العام نايف حواتمة والمكتب السياسي ومكتب العلاقات الخارجية والدائرة المالية والأرشفيف ومستودع أسلحة وتموين، والمجموعة الثانية والثالثة لاغتيال القادة الثلاث، والمجموعة الرابعة كان من المقرر أن تهاجم هدفاً آخر في شمال لبنان إعتقد الإسرائيليون أنه مصنع للألغام لكن ألغى الهدف واستبدل بهدف آخر في جنوب بيروت هو بناية تحتوي مصنعاً للذخيرة وأوكلت مهمة تدميره للعقيد شاول زيف. وتوزع أفراد الكوماندوز كل إلى هدفه فيما ظل في المراقبة كل من باراك الذي تخفى بزى امرأة يرافقه عميرام ليفن وطبيب الوحدة الدكتور شموئيل كيتس.

نزل موكي بتسار وفتح الباب ل إيهود باراك الذي كان في هيئة امرأة ووضع يديه حول كتفي إيهود باراك وضمه إلى صدره، لأنه شاهد رجلي شرطة لبنانيين، ثم واصلا السير باتجاه البنائتين التي يسكنها القادة الثلاثة، وكانت الساعة تشير إلى الواحدة و٢٩ دقيقة عندما إقترب موكي بتسار من باب العمارة الخارجي ووجده مفتوحاً، فترك إيهود باراك واقفاً وأعطى إشارة إلى بقية الفريق للحاق به، فصعد عبر الدرج ولحق به الفريق حيث توجه كل من نحماي وتسيبكه كل نحو الشقة المخصصة للاقتحام (٥٥).

لم يصبه، فتراجع الحارس نحو السيارة وهو يطلق نيران سلاحه، فاضطر باراك إلى تبادل إطلاق النار معه فأصابته إحدى رصاصاته من سيارة أخرى أطلقت صفارة إنذارها، واستيقظ السكان وأبلغوا الشرطة، واستدعى باراك سيارة الإنقاذ وعندما اقتربت من المجموعة دخلت المنطقة سيارة لاندروفر تابعة لشرطة، فقفز موكي بتسار قنبلة على سيارة الشرطة فأصابته جميع أفرادها وتمكن باقي أفراد المجموعات من الوصول إلى السيارات التي حملتهم إلى الشاطئ. ولقد كشفت تحقيقاتنا عدم صحة الرواية الإسرائيلية خاصة أنه لم يثبت وجود قتلى أو جرحى من الأمن اللبناني لكنها عادة إسرائيلية للتصوير والتغطية على تفاصيل أمنية هامة في عمليات الاغتيال التي قاموا بتنفيذها.

فجر المهاجمون باب شقة أبي يوسف النجار واقتحموها، أسرع أبو يوسف وأغلق الباب الفاصل بين غرفتي النوم و الجلوس وحاول الوصول إلى مسدسه إلا أن رصاص موكي بتسار كان أسرع فسقط شهيداً بينما حاولت زوجته افتدائه بنفسها واحتضنته لكن المهاجمين أمطروها بالرصاص (٥٦)، وكانت بحق أروع النماذج الإنسانية في التضحية، أما يوسف الابن الأكبر فقد تمكن من استخدام كيبيل الهاتف للنزول إلى شقة في الطابق الخامس حيث استقبله بعض القساوسة الإيطاليين الذين سقوه بعض العصير الذي اتضح أن به مخدراً ليتضح لاحقاً أنهم من عملاء جهاز الموساد (٥٧).

كانت المجموعة الثانية تقتحم شقة في الوقت نفسه كمال عدوان الذي استطاع استخدام بندقيته من نوع كلاشكوف للتصدي للمجموعة المهاجمة فأصاب أحدهم في حين أصيب هو بعدة رصاصات سقط على أثرها شهيداً، وخلال انسحاب المهاجمين ركضا عبر درج الهبوط فتحت أحد أبواب الشقق ففتح المهاجمون النار على الباب فقتلت امرأة إيطالية تناهز سبعين عاماً.

وكان بقية أفراد الطاقم قد اقتحموا شقة كمال ناصر الذي كان جالساً وقت الاقتحام خلف مكتبه يكتب مقالاً عن صديقه الشاعر المرحوم عيسى نحلة، وقد حاول كمال ناصر استخدام مسدسه لكن الرصاص إنهمر على جسده فسقط شهيداً والسلاح في يده. أما في حي

٥٦ رسمية أبو الخير «أم يوسف النجار» بينما كان أبو يوسف مشغولاً بمتابعة قضايا الوطنية في الشقة التي يسكنها بالطابق السادس في إحدى البنايات بشارع فردان، كانت أم يوسف كعادتها تشاركه السهر، فلم يسبق أن طأوعتها النفس يوماً بأن تذهب كي تنام قبل أن تطمئن على خدمة زوجها. وفجأة دوى انفجار اقتلع باب الشقة، واقتحمت فرقة الإغتيال الإسرائيلية وهي تطلق الرصاص في الأرجاء، اندفع أبو يوسف محاولاً أن يفتح درج مكتبه ليخرج مسدسه، لكن رصاصة الصدر كانت أسرع. اندفعت أم يوسف نحوه لتحتضنه ونفتديه بالروح والجسد، لم ترهبها اللحظة، ولم تخيفها فوهات البنادق التي تمطر الرصاص نحو زوجها. فكانت لحظة عناق أبدي لم يعرف مثله العاشقون في أوج اندفاعاتهم العاطفية.. وكما كانت لحظة ليلة الزفاف حيث العروسين متشابكي الأيدي والمدعوون يغنون ويرقصون ويزغردون، فقد كانت لحظة استشهادهما أكثر التصاقاً وعناقاً للروح بالروح.. بينما ملائكة الرحمن ترفف في أرجاء الشقة تزفهما في عرس الشهادة.. إنها المرأة الأمثلة والقذوة لغيرها من النساء، ففي لحظة الحب كان أبو يوسف الأقرب إليها من فلذات كبدها رغم أنها تفيض حناناً وأمومة.. فمن بعد أبي يوسف لن ترى فرحاً إلا في عيون أولادها أو في انتصارات يصنعها رفاق درب زوجها، فقد فاقت أم يوسف بتضحيتها وافتداء زوجها بالروح «خنساء العرب» التي فقدت أختوها.. ومن هي تلك المرأة التي تجرؤ على اقتحام الموت دفاعاً عن زوجها مثل الشهيدة أم يوسف.

٥٧ فقد يوسف حوالي الخمسة ساعات بعد اغتيال والده وبعد البحث عنه تبين أنه نائم في الطابق الخامس عندما نزل باستخدام كيبيل الهاتف عليه، وعندما رأوا يوسف خائفاً وعليه علامات الرعب قاموا بإسقاطه كأساً من العصير وكان به مخدراً فنام، وتبين بعد التحري أن الذين كانوا يسكنون بالطابق الخامس جاؤوا واستأجروا الشقة على أساس أنهم قساوسة إيطاليين وتبين أنهم عملاء من الموساد، حيث رحلوا مع القوات الإسرائيلية بعد تنفيذ عملية الاغتيال وبنفس الليلة تركوا الشقة.

الفاكهايني(٥٨) فقد كان فريق أمنون شاحك يتقدم نحو مبنى الجبهة الشعبية الديمقراطية. وكان شاحك في المقدمة، وخلفه مباشرة كل من حاجي مهينان وابدع شور وهما جنديان من دورية المظليين، وكانا يحملان مسدسات كاتمة للصوت بهدف إغتيال الحراسات الموجودة على مقر الجبهة وخلفهما بقليل (ايجال برسسر) وهو قائد فصيل في المظلات ومعه بقية القوة المهاجمة، فاكتشفهم حراس المقر وأطلقوا عليهم النيران فقتلوا ابدع فوراً وأصيب حاجي معينان وقتل هو الآخر فيما بعد متأثراً بجراحه، واشتبكت القوة الإسرائيلية المهاجمة مع

٥٨ الفاكهايني: حي سكني في غرب بيروت، انتقل إلى واجهة الأحداث في مرحلة ما بعد اتفاق القاهرة (١٩٦٩م) بين (م.ت.ف) والحكومة اللبنانية، حيث برز كأه المركز السياسي والإداري للمنظمة، فهناك يقع مكتب ياسر عرفات، وعلى تخومه تنتشر معسكرات ومقرات إدارية وأمنية عديدة، مناوئو المنظمة أطلقوا عليه ومنذ بدايات الحرب الأهلية اللبنانية اسم «جمهورية الفاكهايني» بسبب كثافة تواجد الكوادر الفلسطينية السياسية والإعلامية والعسكرية، إضافة لما شغله من مقرات ومعسكرات حماية، عرفت باسم قوات ال١٧، لم يكن التواجد العسكري والسياسي الفلسطيني كثيفاً نسبياً في فترة ما قبل الحرب الأهلية على ما هو بعدها. فقد فرضت ظروف الحرب الأهلية نوعاً من التقسيم الجيوسياسي ما بين «بيروت الغربية» والشرقية» كما أوجبت تلك الظروف تعميق أواصر التحالف بين م.ت.ف وفصائل وقوى وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، وخلال تلك الحرب تطورت مناهج «تفريغ» العناصر على نحو غير مسبوق، وبدأ سيل القوات العسكرية وغيرها في الوصول إلى بيروت، وبالتالي التمركز في حي الفاكهايني، وخلال تلك المرحلة تبلورت مفاهيم الدولانية الفلسطينية لدرجة أن مؤسسات ودوائر المنظمة باتت تشكل «دولة داخل دولة»، فهناك مؤسسة الرئاسة وحولها دوائر (م.ت.ف) ومؤسساتها، فقد كان «الهلال الأحمر الفلسطيني» يمثل عبر كوادره وعباداته وأسطول سياراته، ما يتجاوز قدرات أية وزارة صحة عربية. وكان الفلسطينيون يصدرون في حي الفاكهايني ما يزيد على ثمان عشرة صحيفة ما بين يومية وأسبوعية وشهرية، ويسيطرون سيطرة أمنية كاملة على حي الفاكهايني، بهدف حماية القيادات، وتلاقت على حمايته الفصائل على تناقضاتها السياسية والأيدولوجية وهو ما سماه الرئيس عرفات «الديمقراطية وسط البنادق» تلاقت قوى مختلفة في حي الفاكهايني، وكان لتلاقيها مخاطرة في البدايات، حيث شهد هذا الحي اشتباكات دامية. كما قامت الفصائل بطباعة منشوراتها وملصقاتها في الفاكهايني، وجعلت من جدرانها ما يشبه المعارض الدائمة. وتحولت كتائب الفصائل المسلحة إلى ما يشبه الجيش النظامي الرسمي، حيث برزت التراتبية الهرمية، وكذلك التسلح بالأسلحة الثقيلة، كالمدفعية وراجمات الصواريخ وغيرها. ولعل في وجود قوات نظامية مسلحة بأسلحة ثقيلة في حي من الأحياء ما يعطي له أبعاداً أخرى، وكأنه قطعة سياسية - أمنية تختلف بنسجتها، عما يحيط بها من أحياء مجاورة. ولعل فيما جرى غداة دخول القوات السورية إلى بيروت عام ١٩٧٦م ما يوضح حقيقة ذلك، فقد تم الاتفاق على بقاء القوات السورية خارج نطاق الفاكهايني، في وقت تسلم فيه الأمن في هذا الحي مفارز من «الكفاح المسلح الفلسطيني». وتعرض الفاكهايني إلى استهدافات عسكرية إسرائيلية متنوعة كان بعضها على شكل عمليات خاصة، وبعضها الآخر إغارات جوية استهدفت مراكز قيادية، وكان منها مكتب الأمانة العامة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وخلال تواجد (م.ت.ف) في لبنان كان مركز الرئيس وطاقمه في الفاكهايني، وبحماية قواته الخاصة من حرس الرئاسة تحديداً، وفي مقره كان يستقبل كبار زائريه الدوليين والعرب، وعبر شارع المنطقة الرئيس «شارع الجامعة العربية» كانت احتفالات انطلاقة الثورة ليل ١/١ تجري عبر استعراضات عسكرية وشعبية عارمة، يحضرها قادة الفصائل والحركة الوطنية اللبنانية وهي تشبه إلى حد بعيد الاستعراضات الرسمية التي تجري في الدول المستقلة، شكل الفاكهايني عملياً أمراً واقعا كعنوان سياسي وعسكري فلسطيني، كما كان مؤثلاً للمعارضات العربية وحتى العالمية على اختلاف أشكالها، كان الفاكهايني قادراً إلى حد ما على حماية المعارضات العربية، بل وتقديم يد العون لها، ودعم نشاطاتها السياسية والإعلامية، وبالمقابل فقد شارك معارضون عرب كثيرون خاصة العراقيين منهم في النشاطات الإعلامية والعسكرية الفلسطينية، وبرزت من بين صفوفهم أسماء لامعة احتلت مواقع مرموقة، قامت جمهورية الفاكهايني كحقيقة واقعة طوال سنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٢م، وغداة خروج قوات المنظمة دخل الجيش الإسرائيلي إلى بيروت الغربية، مركزاً قواته في حي الفاكهايني، وعلى مقربة منه جرت مذابح صبرا وشاتيلا. سميح شبيب، الفاكهايني، أنظر: موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، ص ٤٠٦-٤٠٧.



مقاتلي الجبهة الديمقراطية الذين هبوا يدافعون عن المقر، فأصيب ايجال برسلى إصابة خطيرة، في حين حاول مناحيم زوتورسكي قائد الوحدة ونائبه أهرون سبيح الوصول إلى المبنى لنفسه إلا أنهما اضطررا إلى تفجير العبوات الناسفة بالقرب من المقر لعدم التمكن من الوصول إليه بسبب الحراسة الجيدة التي كانت تحرس المقر خاصة المقاتل البطل غانم عبد الرحمن محمود عيدة الذي كان على رشاش الدوشكا وكان أول من شاهد القوة الإسرائيلية وبدأ بالاشتباك معها وظل يقاتل حتى نفذت ذخيرته واستشهد على مدفع الرشاش.

وبينما كانت مجموعات الاقتحام تنفذ عملياتها في شارع فردان وحي الفاكهاني كانت المجموعة المهاجمة المتوجهة نحو الأوزاعي قد اصطدمت بمجموعات أولاد ناصر الذين خرجوا لاستكشاف ما يجري، فاشتبكوا مع القوة الإسرائيلية المهاجمة وأوقعوا بها عدد من الخسائر، في حين استشهد عدد من سكان الحي ومن ضمنهم رئيس بلدية الأوزاعي. ويذكر أن جزءاً من المجموعة الأخيرة كانت قد رست في ميناء جونية ثم توجهت نحو مخيم تل الزعتر وكان هدفها اللجنة العلمية لحركة فتح فاقتحمتها وفجرت جزءاً من محتوياتها خاصة ورشة صيانة الأسلحة، ومشغل تصنيع العبوات المفخخة وبعض الأسلحة.

أبو عمار في تلك الليلة؛

طيلة أسابيع قبل عملية فردان كان ياسر عرفات يتوقع هجوماً إسرائيلياً لاستهدافه وقيادات (م.ت.ف)، وقد عبر عن توقعاته لجميع القيادات الفلسطينية وكان هو أشدهم حذراً واستشعاراً بالخطر الذي شكل هاجساً مرافقاً له حتى في ساعات نومه، وأذكر أنه قبل عملية فردان واغتيال القادة الثلاثة بيوم واحد فقط كان أبو عمار نائماً في شقتي الكائنة مقابل بناية مقر قوات الـ ١٧ في شارع الجامعة العربية بالطابق الخامس من بناية أبو سمير الدامرجي.. ولم يكن معه في تلك الليلة سواي ومرافقه الخاص فتحي.. وفجأة هب أبو عمار من غفوته يردد.. إيه ده.. لقد بدأ الهجوم.. لقد سمعت هدير الدبابات.. وتناول سلاحه وأخذ في الاستعداد لإصدار التوجيهات لمختلف المواقع للدفاع ضد الهجوم.. وللوهلة الأولى سيطرت المفاجأة وعلامات الاندهاش علي وعلى فتحي.. فنحن لم نسمع هدير للدبابات وليس لدينا أي دليل على وقوع هجوم إسرائيلي، فقلت للأخ أبو عمار: ليس هناك أي هجوم يا ختيار.. وليس هناك أي خطر يتهددنا.. عندها عاد إلى النوم، لكنني أدركت أنه كان يتوقع هجوماً إسرائيلياً في عقله الباطن لا سيما أنه كان مستنفراً قبل ذلك بحوالي ٤٨ ساعة لم ينم خلالها دقيقة واحدة.

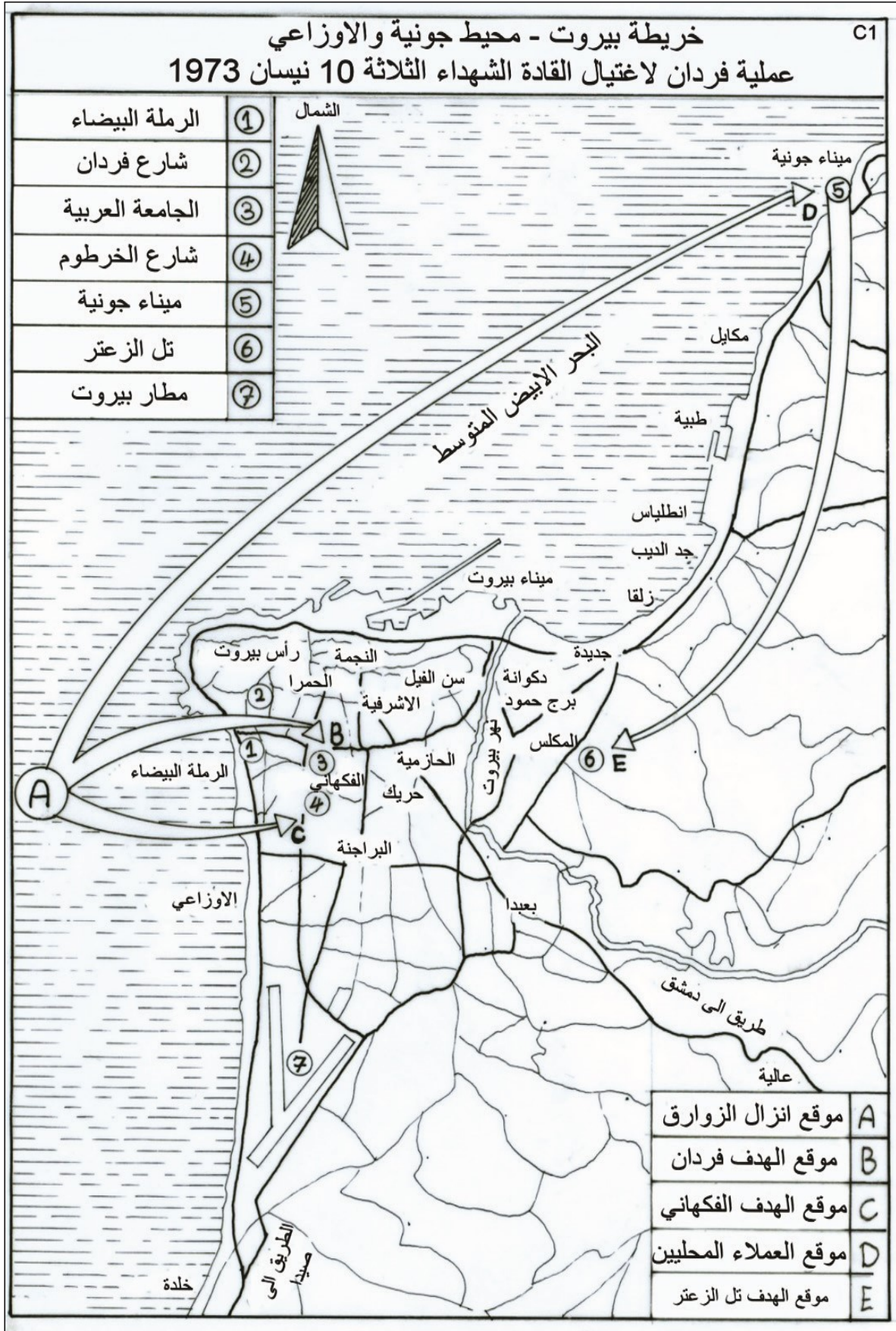
كان أبو عمار في ليلة الهجوم نائماً في شقتي مرتدياً كامل لباسه العسكري ومسدسه من نوع شتاير في متناول يده. وفور سماعنا دوي الانفجار قفزنا على الفور وحمل كل منا سلاحه واتخذ أبو عمار كامل هيئة الدفاع عن النفس فيما سيطر علينا شعور حمايته مهما كانت التضحيات، قال أبو عمار: إنه هجوم إسرائيلي!! فقلت له: يا ختيار إنه اشتباك بين الديمقراطية والشعبية «القيادة العامة» فهما في حالة اشتباك مسلح منذ استشهاد النقيب فايز خلدون بمخيم تل الزعتر على يد مقاتلي القيادة العامة التي قد تكون عاودت الهجوم في بيروت على مقر الجبهة الديمقراطية، فقال أبو عمار: لا.. إن السلاح الموجود لدى الجبهتين القيادة العامة والديمقراطية هو قذائف الآر.بي.جي والأسلحة الرشاشة، ولكن ما سمعناه للتو هو انفجار مختلف.. إنه هجوم إسرائيلي.

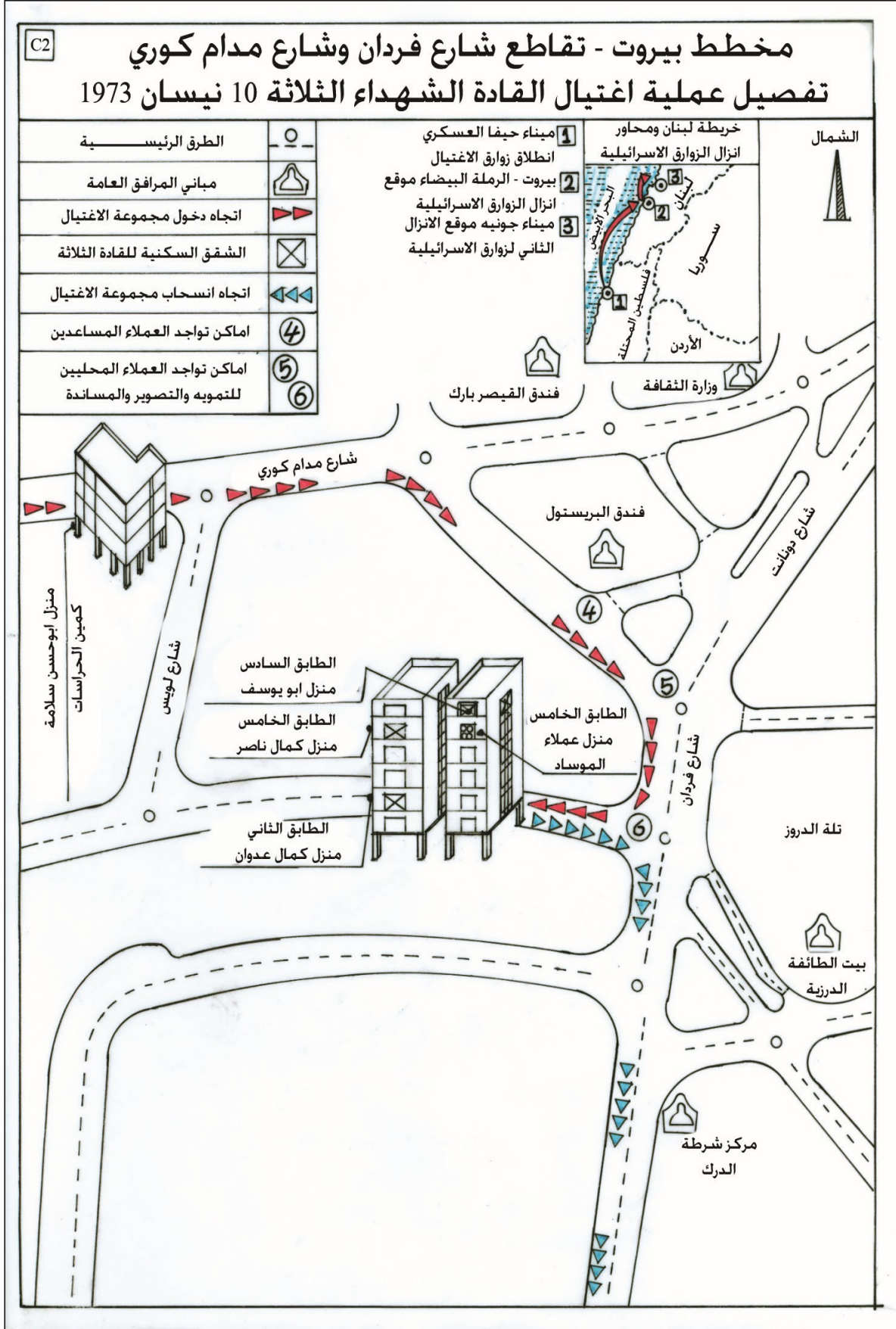
كانت شقتنا تطل من جهة الخلف على الشارع المؤدي من بنايات الصادق إلى اتجاه المدينة الرياضية، وكانت كلية الهندسة آنذاك قيد البناء، وفور سماعنا للانفجارات هرعنا إلى الشرفة وكانت تطل على بناية كان يسكن بها حمد العايدي (أبو رمزي) كذلك بناية تسكن فيها الأخت أم ناصر كما تطل على مثلث لتقاطع طرق، فشهد أبو عمار بعض السيارات القادمة من دخلة مطعم ابو فراس تتجه نحو مكان الإشتباكات، حيث كان مكتب الجبهة الديمقراطية يقع جنوب مكتب الـ ١٧ ولا يبعد عنه كثيراً، وعلى الفور قال أبو عمار: كيف تتوجه تلك السيارات المدنية إلى موقع الإشتباكات.. إنه هجوم إسرائيلي.. فتناول كل منا رشاشه وحملنا ما استطعنا من قنابل يدوية وصعدنا إلى سطح البناية لمراقبة ما يجري على الأرض.. وأثناء تلك اللحظات لم يكن يشغل بالي سوى كيفية الحفاظ على حياة القائد أبو عمار.. لذا فقد أصدرت الأوامر إلى محمد قنن «أبو النور» الذي كان أول من وصل إلينا فور سماع الانفجارات باتخاذ جميع تدابير الحذر مع تطويق البناية وتعزيز الحراسات على مدخل الشارع المؤدي إليها، وأن يكون على اتصال دائم معي.. كما اقترحت على أبي عمار أن «نغامر» ونسحب من المنطقة.. فسأل إلى أين سيكون الإنسحاب..؟ أجبته: بأنه يوجد بحوزتي مفتاح لمنزل في شارع أبو شاكور في منطقة «المرابطون» سلمني إياه إبراهيم قليلات «أبو شاكور» شخصياً لاستخدامه في حالات الطوارئ وسبق أن استخدمناه للمنامة مرة واحدة.. وبما أننا نجهل حجم الهجوم والأماكن المستهدفة فإن بقاءنا في هذا المكان سيعرضنا للمحاصرة.. وبعد أن فكر أبو عمار فيما قلته وافق على الإنسحاب من المكان، وبدأ يخطط لعملية الإنسحاب حيث تقيدنا بها تماماً ونزلنا عن

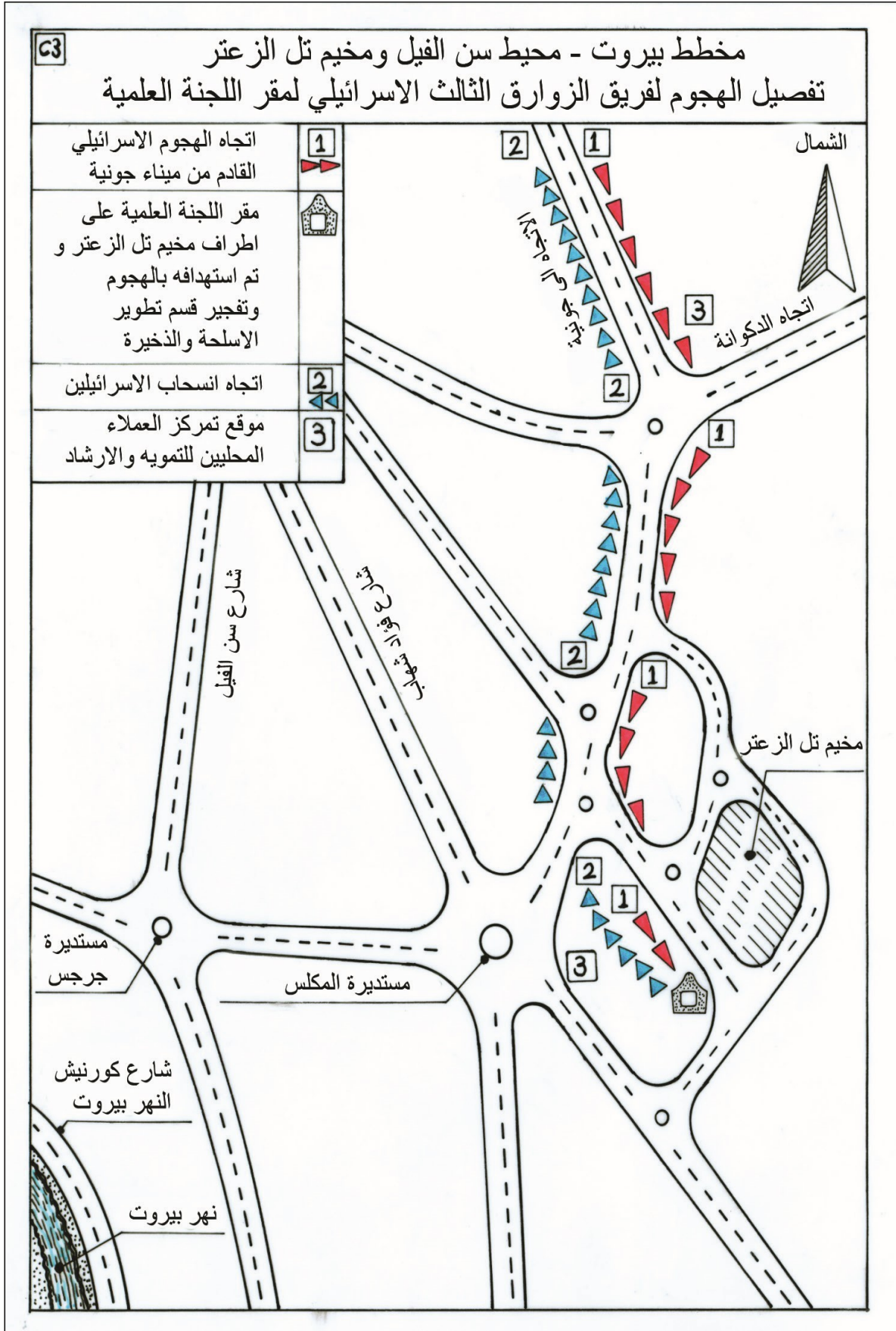


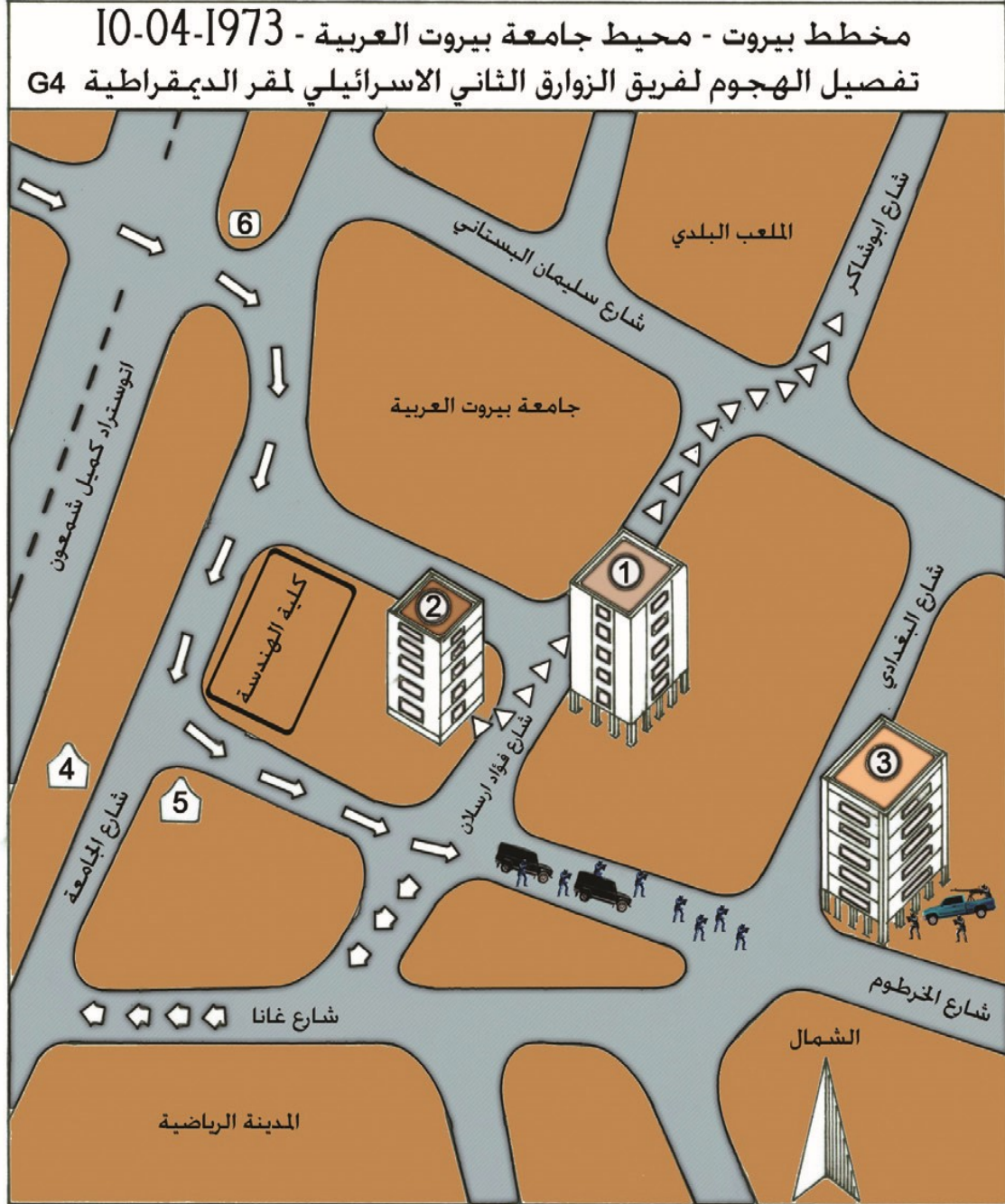
سطح البناية بوساطة الدرج حتى الطابق الأرضي، وطبقاً لأوامره انطلقنا سيراً على الأقدام كون المسافة المقصودة ليست طويلة، ولم نحرك أي سيارة، لكن عدداً من مقاتلي قوات الـ ١٧ رافقونا للحماية طوال الطريق، فقد سلكننا طريقاً يقطع شارع الفاكهاني فانطلقت نحونا قذيفة اينرجا، لكننا تعمدنا عدم الرد على مصدر الإطلاق، واجتزنا منطقة حبس الرمل فدخلت المكتبة الثاني للجبهة الديمقراطية القريب من غرفة العمليات، حتى وصلنا إلى شارع الجامعة العربية وقطعناه باتجاه شارع أبو شاكر حيث يوجد المنزل المقصود.

وفور الوصول فتحنا الباب وعبرنا إلى الداخل حيث باشر أبو عمار الاتصالات الهاتفية ببيوت القادة الذين كانوا يسكنون خارج مربع الفاكهاني، وكان أول بيت اتصل به هو بيت الشهيد كمال عدوان حيث علم من زوجته بتفاصيل الهجوم الإسرائيلي الذي استهدف زوجها والشهيد أبو يوسف النجار وكمال ناصر. وبكل ما عرف عن القائد العام ياسر عرفات من رباطة جأش وقدرة على إدارة الأزمات فقد أصدر أوامره لجميع القطاعات بتطويق المكان والاشتباك مع القوات المهاجمة، وكنت شخصياً على رأس أول قوة تصل إلى منزل الشهيد كمال ناصر، حيث كانت القوة الإسرائيلية المهاجمة قد غادرت المكان، فدخلت لأتفقد منزل الشهيد كمال ناصر فوجدته مسجى على طاولته الصغيرة وهو قابض على مسدسه بيده، وبكل عذابات النفس ولوعة الأسى والفجعة على شهداء أحبة، أعزة على القلب والوجدان.. جررت قدمي نحو منزل أخي علي حسن سلامه «أبو حسن» لتفقدته، فلم أجده في المنزل لذلك قمت بالاتصال معه وعرفت مكانه، فالتقينا وذهبنا سوياً إلى حيث كان يوجد أبو عمار.









سيارة الجيب للمهاجمين الاسرائيليين	حركة دخول الاسرائيليين للمهاجمين
مواقع الدوشكا حماية الديمقراطية	1) بناية مقر قيادة قوات الـ 17
انسحاب الهجوم الفاشل للاسرائيليين	2) بناية منزل ابو الطيب مقابل مقر القيادة
موقع مطعم ابوفراس	3) بناية مقر قيادة الديمقراطية المستهدف
اجاه الطريق الامن لخروج ابوعمار نحو شارع ابوشاكر	4) بناية منزل الاخنت ام ناصر
	5) بناية منزل الاخ احمد العابدي
	6) موقع مطعم ابوفراس

عملية الفردان وثغرات أمنية؛

لقد انكشفت أهداف العملية الإسرائيلية التي تركت آثاراً مؤلمة في النفس، فالشهداء أبو يوسف النجار وكمال عدوان هما من الصفوة الفتاوية حيث كانوا يتولون أصعب المهام النضالية، وكان عضو اللجنة التنفيذية الشهيد كمال ناصر مقاتلاً بفكره وكلمته. ورغم المرارة والألم فقد كنت مقتنعاً بأننا في الثورة الفلسطينية مشاريع شهادة، لذا فلا وقت للعزاء أو الرثاء إلا تعبير عن محبتنا لشهدائنا الثلاثة.

لقد أسهم الخلاف الذي كان قائماً بين الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية القيادة العامة قبل عملية (ربيع فردان) حول الاختلاف على البرنامج السياسي المرهلي لـ(م.ت.ف) وتساعد إلى اشتباكات مسلحة في مخيم تل الزعتر استشهد خلالها النقيب فايز خلدون من الديمقراطية. وهذا ما أثار الالتباس لدى الكثيرين في تلك الليلة وهنا يذكر ممدوح نوفل (القائد العسكري في الجبهة الديمقراطية) أحداث تلك الليلة قائلاً: أنه عندما سمع صوت الرصاص الكثيف والانفجارات غادر منزله القريب من مقر الجبهة راجلاً لاستطلاع ما يجري وكان واثقاً بأن حرس المقر اشتبك مع مجموعات من الجبهة الشعبية «القيادة العامة» لكنه فوجئ عندما منعه أفراد مجموعات الحراسات من الاقتراب من المبنى موضحين أنهم تعرضوا لهجوم إسرائيلي، وحاولت المجموعة المهاجمة نسف المقر. لم أصدق أقوال الرفاق إلا بعد أن سلمني أحدهم مسدساً عيار (٦ ملم) كاتم للصوت يحمل شعار نجمة داوود، وتبين لي بالفعل أن القوات الإسرائيلية هاجمت المقر في سيارتين مدنيتين تحرسهما من بعيد سيارة جيب عسكرية تشبه تماما سيارات الدرك اللبناني. وخلال وجودي حضر أحد أفراد حرس صلاح خلف وهمس قائلاً: أبو إياد موجود في المبنى المقابل ويريد أن يراك (٥٩)، فتحركت مباشرة إلى حيث يوجد مستغرباً وجوده في ذلك المكتب الفرعي التابع لأمن حركة فتح. بادرني أبو إياد قائلاً: ”هل هذا وقت الاشتباك مع القيادة العامة؟ ولم يصدق أن الاشتباك كان مع مجموعة الكوماندوز الإسرائيلية إلا بعد أن بينت له مخلفات المجموعة المهاجمة.

٥٩ في تلك الليلة ذهب صلاح خلف مع فخري العمري (أبو محمد)، أبو غبن، سعدون، لاستقبال الإخوة طرزان، عدنان، جمال الجشي، أبطال عملية ميونخ الذين تم الإفراج عنهم من السلطات الألمانية، حيث كانوا يسكنون في شقة مفروشة بالطابق الثاني في منطقة الفاكها في تبعد فقط ٢٠٠ متر عن ثكنة ال١٧، و١٥٠ متر عن مقر الديمقراطية، وكانت هذه الشقة بنفس البناية التي كان بها مقر الجبهة الشعبية «القيادة العامة» والتي قام أحمد جبريل بنسفها لاحقاً بسبب الخلاف مع أبي العباس.



وبعد هذه السنوات سنقوم بمحاولة الكشف عن العديد من الثغرات الأمنية التي رافقت العملية الأخطر في تاريخ الثورة الفلسطينية التي أدت إلى إغتيال ثلاثة من قادة حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية. والتي يمكن اختصارها في الثغرات الأمنية الآتية:

الثغرة الأولى: نقص الحراسة الأمنية؛

عدم وجود القوة الإسرائيلية المهاجمة لمنزل الشهداء الثلاثة أية صعوبات أو عوائق تذكر لتنفيذ مهمتهما في اقتحام المنزل القائم في منطقة الفردان وذلك بسبب عدم تواجد أية حراسات أمنية على البناية سواء فلسطينية أو لبنانية. ومن الجدير بالذكر فإن هذه الثغرة لا تعود لتقصير أي من الشهداء الثلاثة أو من الجهات المختصة في أجهزة الأمن الفلسطينية ذلك ان اتفاقية القاهرة، التي تنظم وجود ونشاطات الثورة الفلسطينية على الأرض اللبنانية والموقعة سنة ١٩٦٩م بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية برعاية مصرية، كانت تنص على عدم تواجد مكاتب أو مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية خارج المخيمات الفلسطينية. وهذا الاتفاق كان أبو يوسف النجار، الذي كان مسؤولاً العلاقات الفلسطينية - اللبنانية، وجد أنه مطالب أخلاقياً بالالتزام بالاتفاقات الموقعة مع الحكومة اللبنانية مما دفعه إلى عدم الالتزام بتطبيق نظام حراسات وحماية خاص به كان من الممكن أن يعرقل قوات الكوماندوس الإسرائيلية المهاجمة ويحول دون تنفيذها مهامها بهذه الطريقة.

الثغرة الثانية: مسؤولية أجهزة الأمن اللبنانية؛

كما ذكرنا في البند السابق فقد فرضت اتفاقية القاهرة قيوداً على تحركات ونشاطات الثورة الفلسطينية على الأراضي اللبنانية ألزمتها، حتى تاريخ عملية الفردان، بالالتزام بالقوانين اللبنانية. وخاصة تلك التي تتعلق بعدم متابعة أية اختراقات أو نشاطات استخبارية معادية للثورة الفلسطينية على الأراضي اللبنانية خاصة وإن كانت تحمل غطاء جنسيات أجنبية مختلفة.

ولعله من قبيل التجني على أجهزة الأمن الفلسطينية تحميلها مسؤولية الثغرات الأمنية التي رافقت العديد من عمليات إغتيال قادة الثورة الفلسطينية خاصة ان هذه الأجهزة كانت تعمل في ظل غياب الأرضية المناسبة التي تؤهلها للتحرك خصوصاً فقدان عامل السيادة على الأرض التي ينطلق منها العمل، فالأجهزة الأمنية الفلسطينية منذ تشكيلها تعمل فوق أرض

ليست لها، وليس بمستطاعها أن تمارس مهماتها بحرية داخل دولة تفرض قوانينها وفق مقتضيات مصالحها العليا، ولا تسمح لأي أجهزة أمنية بالعمل فوق أراضيها مضافاً إلى ذلك إلى أن أهم مبادئ الثورة الفلسطينية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. هذه الحالة فرضت على أجهزتنا الأمنية التقيد الشديد بالتعليمات والحذر في إدارة المهمات الأمنية تجنباً لاستياء الدول المضيفة، ويكون أساس العمل قائم على التعاون والتفاهم وفق الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي هذا السياق أذكر أنه في عام ١٩٧٣م وبعد اغتيال القادة الثلاثة في عملية فردان، وقعت الشبهة على مواطن فرنسي يملك مطعماً في بيروت اسمه (ايف دي توريس) فتم اعتقاله واستدعاء المناضل محمد بوضيا كونه يجيد الفرنسية للمساعدة في التحقيق معه، وكاد هذا العميل الفرنسي أن يعترف بدوره في عملية فردان، إلا أن ضغوطاً من سلطات الدولة اللبنانية أجبرتنا على تسليمه للحكومة التي أفرجت عنه بعد ٢٤ ساعة، وبعد شهر بعث محمد بوضيا لنا برسالة من باريس يقول فيها أنه ليس من قبيل الصدفة أن اصطدم بالفرنسي دي توريس الذي حققت معه في بيروت في كل مكان أذهب إليه في باريس، وبعد يومين من تسلم الرسالة اغتيل المناضل بوضيا.

ولقد كشفت تلك الحادثة عن القيود المفروضة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية ومنعها من القيام بمهامها في الإطار الجغرافي الذي تستلزمه وظيفتها لحماية الثورة الفلسطينية.. فقد نشطت في تلك الفترة الأجهزة الاستخبارية من مختلف دول العالم في مرحلة ما بعد انتقال الثورة الفلسطينية إلى لبنان وتحديداً ما بعد عملية ميونخ ولدينا العديد من الدلائل على التنسيق الوثيق بين تلك الأجهزة الأمنية العالمية والمخابرات الإسرائيلية لمتابعة نشاطات الثورة الفلسطينية. ولعل هذه القيود المفروضة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية قد ساعدت في توفير المناخ والأرضية المناسبة لتحركات عناصر المخابرات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية، قبيل تنفيذ ذلك الهجوم المتعدد على مقرات الثورة الفلسطينية المختلفة في العاصمة اللبنانية بيروت، بما ساعد على توفير قاعدة المعلومات اللازمة لإنجاح مهام وحدات الكوماندوس الإسرائيلية المنفذة للهجوم.

الثغرة الثالثة: غياب الجيش والدرك اللبناني؛

بالرغم أن الاشتباكات استمرت لعدة ساعات في مناطق حيوية داخل بيروت وعلى امتداد



مساحة جغرافية واسعة تحركت عليها قوات الكوماندوس الإسرائيلية منذ تنفيذها عملية الإنزال شواطئ بيروت وحتى انسحابها لوحظ أنها لم تصطدم بأية قوى أمنية أو عسكرية لبنانية من المعروف أنها كانت تقوم بعمليات انتشار وتوزيع لحوارجها الثابتة والمتحركة في مناطق مختلفة في إجراء اعتيادي في تلك الفترة. إضافة إلى ثكنة هنري شهاب التي كانت قريبة من منطقة الفردان والتي تعتبر من الثكنات الرئيسية للجيش اللبناني المسؤولة عن منطقة بيروت. وكذلك يوجد مركز للدرك اللبناني بالقرب من منزل الشهداء الثلاثة كما هو موضح في الخريطة. اصطدمت إحدى مجموعات الكوماندوس الإسرائيلية المهاجمة مع عناصر من عائلة أولاد ناصر في منطقة الأوزاعي، الذين خرجوا لاستطلاع الموقف وحقيقة الاشتباكات الدائرة، فحدث الإشتباك الذي سقط فيه العديد من الضحايا من أولاد ناصر ومنهم رئيس بلدية الأوزاعي، إلا ان تلك القوات المهاجمة لم تلاق أية اعتراضات ولم تصطدم مع قوى الأمن والجيش اللبناني. التي لم تكلف نفسها حتى عناء الخروج لاستطلاع الموقف.

وهو ما يطرح علامات استفهام حول حقيقة هذا الموقف ومن هي الجهة التي وقفت وراء القرار الصادر بعد عدم تدخل أو تحريك قوات الدرك وقوات الجيش اللبناني لاستطلاع الموقف واتخاذ الإجراءات الاعتيادية المتعارف عليها في مثل تلك المواقف والاكتفاء بالبقاء في المواقع والثكنات وانسحاب كافة الحواجز من الطرق المؤدية إلى مواقع الاشتباكات.

الثغرة الرابعة: طرق الدعم والإسناد لمجموعات الكوماندوس:

قامت قوة الكوماندوس الإسرائيلية بمهاجمة أربعة أهداف في وقت واحد، واعتمدت الرواية الإسرائيلية على مزاعم أنه قد تم إنزال تلك الوحدات على الشواطئ اللبنانية وانقسمت تلك الوحدات إلى أربع مجموعات كل منها تحرك باتجاه الهدف المحدد له مسبقاً.. وهنا تظهر علامات الإستفهام الآتية:

كيفية انسحاب تلك المجموعات بعد تنفيذها لأهدافها؟ وهل سلكت في طريق العودة الطريق الذي سلكته أثناء الهجوم نفسه؟

هل كانت إسرائيل قد اعتمدت خطة إنزال بحري لوحدات الكوماندوس بهذا العدد الكبير من جنودها على الشواطئ اللبنانية وتحركهم باتجاه الأهداف الأربعة وتنفيذ الهجوم ثم العودة للخروج من الأراضي اللبنانية عن طريق البحر وخروجهم بعد تنفيذ العملية الهجومية بدون توفير أي غطاء أو إسناد جوي من طائرات سلاح الجو الإسرائيلي؟

كيف كانت طبيعة تحركات الوحدات المهاجمة بعد تنفيذ الهجوم والتي شهدت وقوع إصابات في صفوف وحدات الكوماندوس الإسرائيلي ما بين قتلى وجرحى وهو الأمر الذي يؤثر على سرعة عملية الانسحاب لدى الوحدات المهاجمة؟

عملية الضردان والحقائق المؤكدة:

لقد تعمدت أجهزة الأمن الإسرائيلية أن تضيء دائماً نوعاً من البطولة على عملياتها ضد قادة الثورة الفلسطينية بما يخدم استراتيجيتها لخلق الجدار الأسطوري حول نشاطاتها ويعزز مكانتها في داخل إسرائيل وفي صفوف المواطنين وكذلك موقفها في الصراع وحرب الاستخبارات المتواصلة. ويلاحظ في هذا الصدد تكرار الرواية الإسرائيلية في معظم عمليات الإغتيال التي نفذتها بحق قادة الثورة الفلسطينية التي تتضمن الحديث عن قدوم الكوماندوس من البحر وتنفيذ العمليات ثم العودة. وهو ما حدث خاصة في عملية إغتيال القادة الثلاثة في بيروت وكذلك عملية إغتيال خليل الوزير «أبو جهاد» في تونس.

وفي المقابل كما كشفت تحرياتنا وتحقيقاتنا عن العديد من الثغرات الأمنية الكبيرة التي ترافقت مع هجوم الكوماندوس الإسرائيلي على بيروت وتنفيذ عملية إغتيال القادة الثلاثة فإن الهجوم الإسرائيلي وبالنظر إلى الخريطة المرفقة يؤكد عدم صحة تلك الرواية وأن ما حدث على الأرض يؤكد أن هناك قاعدة أرضية تم العمل من خلالها وشكلت مركز دعم وإسناد وعودة للمجموعات المهاجمة. خاصة أنه من المستبعد أن تعود وحدات الكوماندوس الإسرائيلية بعد تنفيذ هجماتها إلى نقطة الانطلاق على طريق البحر خاصة أن كافة الطرق شهدت استنفار العديد من القوى الفلسطينية والوطنية اللبنانية وهو ما يجعل من المستحيل عودة تلك الوحدات إلى شاطئ البحر. وكما ذكرنا فإن العودة كانت تستلزم وجود غطاء دعم وإسناد جوي لحماية مجموعات الكوماندوس بعد عودتها وهو ما لم يكن موجوداً في تلك الفترة.

إضافة إلى أن الحرية التي توافرت لمجموعات الموساد التي كانت على الأرض اللبنانية قبيل الهجوم وساعدتها على جمع أكبر قدر من المعلومات مما يؤكد أن هناك محطة استخباراتية هامة وجدت في بيروت في تلك الفترة قامت بالإشراف على تلك العملية بمجملها وفي جميع مراحلها سواء جمع المعلومات أو الدعم والإسناد أو توفير قاعدة آمنة لعودة مجموعات الكوماندوس بعد تنفيذ الهجوم. ولذلك فإن الحقيقة المؤكدة تشير إلى أنه وعلى الرغم من إمكانية أن تكون وحدات الكوماندوس قد وصلت بالفعل إلى الأراضي اللبنانية عن طريق البحر ولكنها لم تغادر

كذلك عن طريق البحر وهذا ما يؤكد وجود قاعدة آمنة تم توفيرها لعناصر تلك المجموعات بعد تنفيذ الهجوم داخل الأراضي اللبنانية.

إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية؛

منذ أن تشكل جهاز الرصد الثوري أوائل عام ١٩٦٨م كان ذلك الجهاز هو الأول الذي تخصص بالمهمات الأمنية لحركة فتح، وتركز عمله على حماية مراكز ومعسكرات الثورة وحماية القادة من مخططات العدو الإسرائيلي الذي استهدف الثورة منذ انطلاقها ساعياً لاغتيال قادتها أو قصف مراكزها، أو تجنيد العملاء لجمع المعلومات وبت الدعايات المضادة أو تنفيذ عمليات تحريض وتخريب داخل الدول العربية المضيفة للثورة لزرع الشقاق والخلافات بين الحكومات وقيادة الثورة أو بين الشعوب والجيوش العربية والمقاتلين الفلسطينيين وبموجب ذلك كانت مسؤولية جهاز الرصد الثوري شاقة وصعبة، في مواجهة إمكانيات العدو وعدم وجود صلاحيات باعتقال الأفراد أو التحقيق معهم أو تنفيذ العقوبات ضدهم داخل الدول حتى وإن كانوا من العملاء والجواسيس، لكن بعض الدول العربية التي دعمت الثورة الفلسطينية منذ إنطلاقها استشعرت هذا الخطر المحيط بالعمل الفدائي ضد إسرائيل، فسمحت لنا بإرسال دورات تدريبية مختصة بالأمن وعززت من تطوير قدراتنا الأمنية.

وعندما قامت إسرائيل باغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة في لبنان أبو يوسف النجار وكمال عدوان وكمال ناصر. فرضت تلك الجريمة الإسرائيلية إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتطوير مهماتها واختصاصاتها لتكون قادرة على التصدي للأجهزة الأمنية للعدو الإسرائيلي والدول التي تناصره.

من "الرصد" إلى "الأمن الموحد"؛

يعد جهاز «الرصد الثوري» الذي أنشئ أوائل العام ١٩٦٨م أول جهاز أمني منظم ظهر بقرار من حركة فتح. وبعد أحداث جرش وما سبقها من أحداث أيلول تعرض الجهاز وقيادته عموماً لنقد عنيف فترك صلاح خلف (أبو إياد) الجهاز كما تم إقصاء القسم الأكبر من اتباعه، وتسلم الجهاز مؤقتاً محمود عباس (أبو مازن)، وبعد انعقاد المؤتمر العام لحركة فتح صيف عام ١٩٧١م تسلم الجهاز محمد يوسف النجار (أبو يوسف) الذي عين حمد العايدي (أبو رمزي) نائباً له، ونظراً لأن أبو يوسف كان رئيساً للجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان

ورئيساً للدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولعدم توفر الوقت اللازم لإدارة الجهاز، أطلقت يد حمد العايدي في الجهاز بشكل واسع، وكان أول عمل اتخذه أبو يوسف هو حل جميع العناصر المتبقية فيه من مؤيدي أبو إياد وأصدر قراراً بإرسالهم إلى قواعد الجنوب لكن أبو إياد استبقى عدداً منهم وشكل منهم جهازاً خاصاً بالأمن عرف بـ«جهاز شؤون الأردن».

تولى صلاح خلف مهمة جهاز شؤون الأردن منذ ١٩٧١ - ١٩٧٣ م، وتنسب له قيادة منظمة «أيلول الأسود» في الفترة نفسها، وحين استشهد القادة الثلاثة عام ١٩٧٣ م (أبو يوسف النجار وكمال ناصر وكمال عدوان) توجهت حركة «فتح» لإعادة ترتيب أولوياتها، فتم إنشاء «جهاز الأمن المركزي» وليتسلمه هايل عبد الحميد (أبو الهول) الذي كان قد انضم للجنة المركزية حديثاً، وليلحقه تأسيس «جهاز الأمن الموحد» في العام نفسه ويتأهه صلاح خلف (أبو إياد) بتكليف من اللجنة التنفيذية لـ(م.ت.ف) لغرض توحيد الأجهزة الإستخبارية للتنظيمات الفلسطينية المختلفة وتنسيق الجهود الأمنية، وفي الفترة السابقة كلف ياسر عرفات الأخ أبو حسن سلامه برئاسة الحرس الشخصي للرئيس وهو الجهاز الذي عرف باسم (القوة ١٧) وفي خضم تعدد الأجهزة الأمنية في الساحة اللبنانية ترأس عطا الله عطا الله (أبو الزعيم) جهاز الإستخبارات العسكرية.

ومن الجدير بالذكر فإن جهاز الأمن والمعلومات كما كان يسمى في الفترة من (١٩٧١ - ١٩٧٣ م) كان ضمن مسؤولية أبو يوسف النجار الذي تعاون مع زميله في اللجنة المركزية لحركة فتح كمال عدوان الذي تسلم القطاع الغربي (الأرض المحتلة)، حتى اغتيالهما وكمال ناصر في بيروت.

الأمن الموحد:

صلاح خلف الذي حاز لقب الرجل الثاني في حركة «فتح» بشخصيته المؤثرة، وقدرته على الحركة، ونفوذه السياسي الواسع، وصوته الهادر، لم يكن يوماً قائداً فلسطينياً فحسب، بل كان أهم الأسلحة التكتيكية للحركة والثورة، في كل معاركها الداخلية والخارجية، ومخزون الحجة والمناورة السياسية الذي لا ينضب، والمجلس العاكس لكل توترات فتح الداخلية، حين تنهال الحركة على بعضها، مستمتع من الطراز الأول ينجذب إليه المثقفون والمبدعون، فقد استطاع أن يحكم سيطرته على جهاز «الأمن الموحد» بأسلوبه الثوري الناقد أو المعارض لأخطاء القيادة، واحتفظ بمسافة جيدة ميزت شخصيته الطاغية وأسلوبه اللاذع وهجوميته



وجرأتها التي شكلت منه قطبا جاذبا للجميع، بمن فيهم أطراف المعارضة المختلفة، سواء في حركة «فتح» أو التنظيمات الفلسطينية الأخرى، بحيث استطاع تليين أو إقناع أو تهديد أو التفاهم مع هذه الأطراف المعارضة بما لا يؤدي للتمرد أو الاقتتال.

لقد استطاع صلاح خلف أن يحتضن «خطوط اليسار» المختلفة في حركة «فتح» ودعم تيارات التمرد المحسوب، كما دعم المبادرة الفاعلة في الأطر المختلفة داخل حركة «فتح» وفي المنظمات الشعبية الفلسطينية، وشكل مظلة لكل رافض للفساد أو الأخطاء، ولكل حانق أو متضايق أو مناوئ لأي من التيارات أو الخطوط أو أساليب القيادة المتعددة في جسد هذا التنظيم أو ذاك، وكان الهاجس الأكبر الذي يشغل ذهن صلاح خلف ذي الرؤية السياسية البعيدة والعقلية الأمنية، والحرص التنظيمي والبعد الوحدوي والمرونة المحسوبة هو أن يتيح المجال لكافة الأفكار والآراء والتيارات لكي تعبر عن نفسها بديمقراطية، عرفت في لبنان بـ(ديمقراطية غابة البنادق)، أي دون أن تصل الحالة إلى النزاع المسلح الداخلي، رغم حصول الكثير من الحوادث الفردية أو المعزولة أو المرتبطة بنظام عربي في إطار المسيرة، مثل الانشقاقات التي حصلت في التنظيمات الفلسطينية وفي حركة «فتح» خاصة عام ١٩٨٢م، والتي صاحبها استخدام السلاح، إضافة لفترة التدخل السوري العسكري في لبنان منذ عام ١٩٧٦م. كان يهرع إليه الغاضبون والحالمون، لم يتردد يوماً في التصدي لما كان يراه خطأً من أبو عمار، لكنه أيضاً موحد صاحب، ففي اللحظة الأخيرة كان يقف حائلاً وداراً صلباً يحمي أبو عمار من سكاكين الغدر والانقسام. شكل الأمن الموحد مظلة حماية للثورة الفلسطينية من تدخلات الأنظمة العربية والغربية في جسد الثورة، فكانت صورته المرتبطة بعنصري القوة والتخويف رادعاً لكثير من الأنظمة التي كان يطلب منها عمل التخريب في جسد الثورة. واستطاع الجهاز أن يحافظ على علاقة جيدة مع العديد من الأجهزة الأمنية العربية والعالمية لما فيه صالح القضية الفلسطينية وبما لا يتعارض مع خطها السياسي.

مارس صلاح خلف كمسؤول للأمن الموحد وبالتعاون مع القائد ياسر عرفات وهائل عبد الحميد عملية تعيين ضابط أمن في بعثات (م.ت.ف) بالخارج، كما حافظ على علاقة الجهاز الذي يترأسه مع أجهزة الإستخبارات الغربية بتبادل المعلومات عن الإرهاب الدولي. وضم الجهاز كوادر من الطراز الأول في العمق السياسي والفهم الأمني والوعي التنظيمي.

الأمن المركزي:

أتحدث هنا عن هايل عبد الحميد (أبو الهول) والذي ربطتني به علاقة حميمة في آخر عشر سنوات، بعد أن أوكلت له مهام جهاز أمن الأرض المحتلة بعد استشهاد «أبي جهاد» وسوف استشهد بحديثي عنه بما قاله المناضل محسن إبراهيم (٦٠):

كان الدور الأمني لأبي الهول دوراً شعبياً، وليس أمراً بسيطاً أن تقول عن مسؤول أمني أنه يضطلع بدور شعبي فالأجهزة الأمنية في العادة لا شعبية لها، ويرد ذكرها في معرض الشكاية منها على الصعيد الشعبي، سمي الشهيد مفوضاً للأمن ولكن ذلك لم يقطع الجذر الشعبي لتجربته فأتى بها وبحصيلتها إلى الساحة اللبنانية، وهذه التجربة حافظت على طابعها الشعبي على الرغم من أن الصفة التقنية الغالبة عليها أصبحت الصفة الأمنية، وهذا أمر بالغ الأهمية في تجربتنا اللبنانية.

ولابد من استحضار الوجه الثالث للدور الأمني لأبي الهول وهو وجه الصمود، وأعني الصمود أثناء حصار بيروت عام ١٩٨٢م. فقد ترأس أبو الهول اللجنة الأمنية المشتركة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية (٦١) طوال أيام الحصار وقادها بجدارة وكفاءة وشجاعة خاصة بعد أن أطبق علينا الحصار وكان الاجتياح شمل ضواحي بيروت وأصبحنا ضمن المربع الأضيق في الداخل ولنا أن نتصور ما معنى حفظ الأمن في مربع بهذا الضيق، تحتشد فوقه هذه الكمية من المواطنين والمقاتلين وحملة البنادق والأجهزة الأمنية وأجهزة

٦٠ محسن إبراهيم، الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي والأمين التنفيذي للحركة الوطنية اللبنانية، وأحد قادة حركة القوميين العرب سابقاً، ومستودع أسرار الحرب الأهلية اللبنانية، ولد في بلدة أنصار جنوب لبنان عام ١٩٣٥م، وحاز الإجازة في الحقوق من الجامعة اللبنانية، انضم إلى حركة القوميين العرب، وتبنى الخط الماركسي، أسس عام ١٩٦٩م منظمة الاشتراكيين اللبنانيين بعد حل حركة القوميين العرب واتحدت هذه المنظمة عام ١٩٧١م مع منظمة لبنان الإشتراكي وهي امتداد لليساريين البعثيين وشكلا منظمة العمل الشيوعي التي كانت لها شأن كبير في الحركة الوطنية اللبنانية، وفي عام ١٩٨٢م إبان الغزو الإسرائيلي للبنان أطلق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية مع الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي، أبي عمار و أبو الهول وكان له دوراً مؤثراً في أحداث طرابلس دفاعاً عن الشرعية الفلسطينية.

٦١ الحركة الوطنية اللبنانية: هي جبهة مكونة من عدة أحزاب وحركات قومية ويسارية تشكلت عام ١٩٦٩م وانطلقت سنة ١٩٧٣م على أساس برنامج مشترك ينادي بإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية إضافة إلى الإعلان الواضح لعروبة لبنان، ضمت الحركة التي يرأسها كمال جنبلاط عدد من الأحزاب: الحزب التقدمي الإشتراكي، الحزب الشيوعي اللبناني، منظمة العمل الشيوعي، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب البعث (الموالي لسوريا)، حزب البعث (الموالي للعراق) حركة الناصريين المستقلين، حركة أمل، التنظيم الشعبي الناصري، تحالفت مع بداية الحرب مع (م.ت.ف) في مواجهة الجبهة اللبنانية اليمينية، وحققت نجاحات عسكرية جعلها تسيطر على ٨٠٪ من الأراضي اللبنانية، لكن سرعان ما دبت انقسامات بين أعضائها على خلفية الخلاف مع سوريا، تلقت ضربات مع التدخل السوري في ١٩٧٦/٦م واغتيال كمال جنبلاط، وما لبثت أن حلت فعلياً مع الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢م.



المخابرات، والاختراقات على أنواعها، ولتمكين القيادة من أن تخرج سالمة من بيروت، لقد كان الأمر يتطلب قدرة خلاقة على نسج أعمق الصلات مع المواطنين. وكل الذين عايشوا صمود بيروت يدركون أهمية نجاحنا في ضبط الأمن لتمكين المدينة من الصمود طوال خمسة وثمانين يوماً وتمكين القيادة من البقاء طليقة في تصرفها وقادرة على ممارسة عملها حتى النهاية. هايل عبد الحميد كان فريداً في خصائصه كقائد أمني خرج محبوباً وموثوقاً ورمزاً من رموز النظافة في الثورة الفلسطينية، وهذا أمر يعني الكثير بالنسبة إلى تجربة الثورة الفلسطينية في لبنان“ (٦٢).

ولا شك في أن التكوين الشعبي للأخ هايل هو الذي جعل منه رجل أمن من طراز خاص تمتع به خلال اضطراره بمسؤوليات جسيمة جعلته قادراً على أن يعطي للأمن دوراً فاعلاً في حل معضلات كانت في حقيقتها معضلات سياسية وشعبية، وأستطيع القول أن هايل عبد الحميد استطاع أن يطور جهاز الأمن المركزي (مخابرات فتح) حيث قام بعمل مؤسسات في هذا الجهاز تشمل دوائر وأقسام، وخصص لكل قسم مجال عمله، كما استقطب هذا الجهاز في عهده عدداً كبيراً من الأخوة المناضلين الذين كانت لهم خبرات أمنية سواء ممن تلقوا الدورات الأمنية الأولى والثانية، أو ممن لهم خبرة في أجهزة الأمن سابقاً، وكان للأمن المركزي دوراً مميزاً في أحداث طرابلس فيما بعد، وله الفضل في الكشف عن العديد من العملاء الذين اندسوا في صفوف الثورة وعلى رأسهم الجاسوسة ”أمينة المفتي“ التي تم إستبدالها بعدد من الأسرى منهم أبو علي مهدي ووليم نصار وهم من قادة حركة فتح، والأهم من ذلك إن هذا الجهاز حظي باحترام كل الدول العربية والأجنبية، حيث كان العديد من القادة الأمنيين يسعون إلى تنسيق علاقات مع هايل عبد الحميد.

جهاز الاستخبارات العسكرية؛

أنشئ جهاز الاستخبارات العسكرية في العام نفسه وتولى قيادته اللواء عطا الله عطا الله (أبو الزعيم) الذي كان من الضباط الأذكياء في الجيش الأردني ثم أحيل على التقاعد وانتسب إلى حركة فتح، ويمتاز بثقافة عالية وحس أمني كبير، استطاع أن يشكل جهازاً أمني قوياً، حافظ على القوات من اختراقات العدو الصهيوني، وكان بالإضافة لعدد من الأشخاص مقرباً من ياسر عرفات، واستطاع نسج علاقات مع جميع الأوساط اللبنانية. شارك أبو الزعيم في

جميع معاركنا سواء بالحرب الأهلية في لبنان أو أثناء الإعتداءات الإسرائيلية، وفي معركة بيروت ١٩٨٢م لم يغادر غرفة العمليات وكان جنباً إلى جنب مع اللواء سعد صايل (٦٣).

قوات ال١٧:

كانت مسؤولية أمن الرئيس وحمايته هي المهمة الأساس التي أنشئت من أجلها القوة ١٧ وهي أهم مهمة وأشقها في الوقت نفسه، فالقائد العام لقوات الثورة كان دائماً مستهدفاً والمحافظة على أمنه مهمة صعبة وخطيرة، وقد بدأت هذه القوة بعدد قليل ولكنها أخذت تكبر وتنمو إلى أن وصلت حوالي ٣٠٠٠ مقاتل بكامل أسلحتها البرية وكامل السلاح الثقيل أيضاً رغم أن هذه القوات لم تكن ضمن القوات البرية في حركة «فتح»، إلا أن الحرب الأهلية اللبنانية حتمت أن تأخذ موقعها على محاور القتال.

وفي العام ١٩٨٢م استقرت في القاطع الثالث بالإضافة إلى كتائبها الثلاث التي خاضت معاركها مع قوات العدو كقوة نظامية، ونستطيع القول إن قوات ال١٧ في لبنان أصبحت تتشكل من قوات محمولة ومجموعات للمهام الخاصة، بالإضافة إلى الدور الاستخباري الذي انتدبت نفسها له حيث كان تنظيمها في آخر سنتين تأخذ شكل الكتائب من الناحية الإدارية، أما من الناحية العملية فإنها لم تتجاوز نطاق الفصائل والسرايا وخصوصاً في السنوات الأولى من منتصف الثمانينيات حيث فرضت علينا المهام المنوطة بنا هي التي تفرض عليها الطابعين.. طابع السرية وطابع العلنية، فهذه القوات كانت بغالبيتها خلال التواجد السابق في بيروت فوق الأرض وكانت القبضة الحديدية للقيادة الفلسطينية سواء على صعيد كبح المخالفات الداخلية أو على مستوى توفير الحماية والمشاركة في معاركنا مع الانعزاليين.

وهنا أقول إن قوات ال١٧ ليست سوى ساعد من سواعد حركة «فتح» اضطرت إلى ولوج باب العمليات الخارجية مبكراً والتي كان مسؤولاً عنها بشكل مباشر علي حسن سلامة مؤسس هذه القوات، ولا أريد التحدث عنه هنا إنما سوف أخصص له أحد فصول الكتاب..

وبصدور قرار الرئيس ياسر عرفات اعتماد «القوة ١٧» لتكون المسؤولة عن أمن الرئاسة فقد أضيف إلى الأجهزة الأمنية جهازاً أكدت الوقائع أن تشكيله كان إختياراً موفقاً من الرئيس عرفات، وإدارة كفاءة وعالية الخبرات من أبي حسن سلامة، بالإضافة إلى ما تم استحداثه وتطويره وتجهيزه بكل المستلزمات والتقنيات الضرورية فيما بعد.

٦٣ أما عن انشقاق أبي الزعيم عن «فتح» أقول للتاريخ إن جميع من انشقوا لم يختلفوا مع الرئيس أبي عمار والكل كان مقتنعاً أنه كان قائداً بلا منازع وهو صاحب مشروع وطني بلا جدال، ولكن هناك ممن كانوا يقومون بإجبار الأشخاص على أخذ مواقف كانت بعيدة عن واقعهم، ولا أريد هنا التحدث عن هذا الموضوع لأنني بصد عمل كتاب خاص عن الإنشاقات التي حصلت في «فتح» وسوف يقرأ القارئ ويحكم من خلال المعلومات التي سوف نقدمها عن المنشقين عن حركة «فتح» وكيف تسببت هذه الإنشاقات في هدم حركة «فتح» وضعفها، ملاحظة من المؤلف.